



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمزة لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة

النسب المالية كمؤشر لتحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة شركة سرمبال ذ.م.م - الوادي -

تحت إشراف الدكتور:

بن خليفة بالقاسم

إعداد الطلبة:

- مولاتي محبير

- محدي سلمة

- زنجيب عبد الفتاح

لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ التعليم العالي بجامعة حمزة لخضر بالوادي	فاتح سردوك
مناقشا	أستاذ التعليم العالي بجامعة حمزة لخضر بالوادي	محمد الهادي ضيف لله
مشرفا ومنقرا	أستاذ التعليم العالي بجامعة حمزة لخضر بالوادي	بالقاسم بن خليفة

السنة الجامعية: 2019/2018



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمزة لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة

النسب المالية كمؤشر لتحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة شركة سرمبال ذ.م.م - الوادي -

تحت إشراف الدكتور:

بن خليفة بالقاسم

إعداد الطلبة:

- مولاتي محبير

- محدي سلمة

- زنجيب عبد الفتاح

لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ التعليم العالي بجامعة حمزة لخضر بالوادي	فاتح سردوك
مناقشا	أستاذ التعليم العالي بجامعة حمزة لخضر بالوادي	محمد الهادي ضيف لله
مشرفا ومنقرا	أستاذ التعليم العالي بجامعة حمزة لخضر بالوادي	بالقاسم بن خليفة

السنة الجامعية: 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكرنا وإعترافنا

الشكر لله أولا وأخيرا، فله الحمد والمنة، ألا بفضل الله تتم الصالحات، وكما قال النبي

صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى الأستاذ الجدير: الدكتور

بن خليفة بلقاسم الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث وعلى توجيهاته القيمة ونصائحه

البناءة ولما بذله معنا من وقت وجهد .

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أساتذتنا الأعزاء أعضاء لجنة المناقشة على

تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وكلفوا أنفسهم ثمين الوقت لقراءته وتقييمه، فلهم

الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم التي ستنبهنا على دربنا العلمي .

كما أتقدم بعميق الشكر والعرفان إلى كل الأستاذة الذين قاموا بمساعدتنا وتوجيهنا

من قريب أو بعيد .

جزاكم الله عنا كل خير

"

العلماء

"كن عالماً . . فان لم تستطع فكن متعلماً، فان لم تستطع فأحب العلماء، فان لم تستطع فلا تبغضهم"

"الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضله علينا، إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة
ونور العالمين سيدنا محمد صل الله عليه وسلم . . .

إليك يا من أنت أغلى من نفسي التي بن جواني وأحب إلى من مروحي التي تسري في جسدي يا من أجد عنده سعة الصدر
تغمرنني بجنانك فتزهر عني في حدائق قلبك تحرسني بعيونك وتحميني من نوائب الدهر وأوجاعه . . . بابا تاج مراسي .
إلى عيني التي أرى بها وقلبي الذي ينبض يا من جسدي أيامي الجميلة التي لا يعوضني عنها أحد وجودها نعمة نشكر الله
عليها دعواتها نجاة ورضاها رحمة هي جنة وملكي . . . أمي نبض قلبي .

إلى من هي أملي حين أشعر باليأس، وسعادتي وقت حزني، نجاحي عوض الفشل، وطني حين أشعر بالغربة مرجانة قلبي التي
لا أقوى على العيش بدونها . . . أختي مثلي وقدوتي .

إلى ذلك الجبل الذي أسند عليه نفسي عند الشدائد الشربان الموصل الدم لقلبي، الروح والراحة مع "سنشد عضدك
بأخيك" . . . إخواني عزوتي .

إليك صديقاتي، إخواني، سعادتي اللاتي لا أرى لهن شبيها وليست أرغب عنكن بديلاً . . .
ختاناً ألهو من الله أن تكون هذه المذكرة رمزاً لفخر لكل من ذكرت وإن تكون نتيجة كفيلة لرد الجميل .

عبر

الحمد لله

"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا هدايا الله"

الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذا العمل وبعد؛

كيف يمكن أن أعبر عن إحساسي بالامتنان لوالدي اللذين فعلا الكثير من أجلي منذ صغري وحتى

كبرت ومازلا يضحيان من أجلي .

إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من تجرع الكأس فامرغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كنت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير أبي العزير

إلى سندي في الحياة، من سهرت الليالي، ومن ضحت بالكثير من أجلي وحملت همومي، التي غمرتني

بدعائها إلى التي لو وصفتها لما أنصفتها

إلى القلب الناصع بالبياض أمي الغالية

أهديكما هذا العمل فهو منكما قبل أن يكون مني .

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى مرياحين حياتي إخوانتي وأخواتي

إلى من مرافقني طيلة المشوار الدراسي أساتذتي

الآن تفتح الأشعة وترفع المرساة لتنتقل السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة في ظلمة لا

يضيء فيها إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني صديقاتي

الغاية

أهدي هذا العمل وثمره جهدي إلى التي سهرت من أجلي الليالي
وتحملت نوائب الدهر والأهوان إلى التي رسمت طريقتي بالورود وعبدته لي
بدعواتها في السجود أُمي الغالية رمز الأمان ونبع الحنان أطال الله في عمرها
إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله برحمته الواسعة

إلى من شاركوني لحظات فرحتي ونروحي الغالية وبناتي قرة عيني زريدة وأميرة
إلى كل نفس أبية وإلى كل يد كريمة , إلى كل من يحترق كالشمعة ضياء من أجل

العمل

والمعرفة وإلى كل من يتהל من ذلك البحر الفرات أساتذتي الكرام .
وإلى كل أقارب وأصدقائي وزملائي كل واحد باسمه وخاصة إلى مرفقائي في

المذكرة

إلى كل هؤلاء أهدي بصمات عملي وجهدي .

عبد الفتاح

ملخص الدراسة:

تتم من خلال هذا البحث دراسة موضوع دور النسب المالية كمؤشر لتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية لشركة سرمييال ذ.م.م بالوادي والذي يهدف إلى اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف التي تواجهها الشركة أثناء عملية تسييرها وبهذه النتيجة تستطيع الشركة اتخاذ جميع قراراتها المالية على أسس علمية على المدى القصير المتوسط والطويل وكذلك الإجابة على الإشكالية المطروحة. ولنعالج الموضوع واختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج وصفي في الجانب النظري للموضوع معتمدين في ذلك على العديد من المراجع المختلفة، أما الجانب التطبيقي فقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتم من خلاله في دراستنا لتحليل البيانات لمحصل عليها من الشركة، وخلصت الدراسة من خلال الفصول إلى وجود دور فعال للنسب المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

النسب المالية، الأداء، الأداء المالي، التقييم الأداء المالي، المؤسسة الاقتصادية.

Résumé de l'étude:

Cette étude examine le rôle des ratios financiers en tant qu'indicateur d'amélioration des performances financières de l'institution dans le cadre de l'étude de cas économique de la SARL CERAM- BELLE gloogd, pour objectif de découvrir les forces et les faiblesses de la société lors du processus de gestion de ce résultat. Sur des Fondements scientifiques à court et moyen et long terme et qui réponse au problème posé.

Afin de traiter le sujet et vérifier les hypothèses, on a utilisé l'approche descriptive dans l'aspect théorique du sujet, en s'appuyant sur de nombreuses références différentes, suivi de l'approche descriptive analytique, dans laquelle nous avons analysé les données obtenues de la société, rôle efficace des ratios financiers dans l'amélioration de la performance financière de la société à étudiée.

les mots clés:

Ratios financiers, performance, performance financière, évaluation de la performance financière, l'entreprise économique.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
	الشكر والعرافان
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الاشكال
	قائمة الملاحق
أ - د	المقدمة عامة
الفصل الأول: أساسيات حول النسب المالية في المؤسسة	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: ماهية النسب المالية
07	المطلب الأول: النبذة التاريخية عن النسب المالية
10	المطلب الثاني : تعريف النسب المالية
11	المطلب الثالث: أهمية وأهداف النسب المالية
11	الفرع الأول: أهمية النسب المالية
12	الفرع الثاني: أهداف النسب المالية
13	المطلب الرابع: عيوب استخدام النسب المالية
14	المبحث الثاني: أنواع النسب المالية
14	المطلب الأول: نسب السيولة
16	المطلب الثاني: نسب التمويل
18	المطلب الثالث: نسب المردودية
20	المطلب الرابع: نسب المديونية
21	المطلب الخامس: نسب النشاط
23	المبحث الثالث: شروط ومحددات النسب المالية
23	المطلب الأول: شروط النسب المالية
23	المطلب الثاني: محددات استخدام النسب المالية
26	خلاصة

الفصل الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	
28	تمهيد
29	المبحث الأول: عموميات حول الأداء
29	المطلب الأول: مفهوم الأداء وأنواعه
29	الفرع الأول: مفهوم الأداء
31	الفرع الثاني: أنواع الأداء
35	المطلب الثاني: أبعاد ومكونات الاداء
35	الفرع الأول: أبعاد الاداء
36	الفرع الثاني: مكونات الأداء
37	المطلب الثالث: محددات والعوامل المؤثرة الأداء
37	الفرع الأول: محددات الاداء
38	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء
41	المبحث الثاني: مدخل حول الأداء المالي
41	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي
42	المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي
42	الفرع الأول: أهمية الأداء المالي
43	الفرع الثاني: اهداف الاداء المالي
44	المطلب الثالث: مراحل الاداء المالي والعوامل المؤثرة فيه
44	الفرع الأول: مراحل الأداء المالي
46	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الاداء المالي
47	المطلب الرابع: معايير ومؤشرات الأداء المالي
47	الفرع الأول: معايير الأداء المالي
48	الفرع الثاني: مؤشرات الأداء المالي
50	المبحث الثالث: ماهية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية
50	المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي
50	المطلب الثاني: أهمية أهداف تقييم الأداء المالي
50	الفرع الأول: أهمية تقييم الأداء المالي
51	الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي

52	المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي
52	المطلب الرابع: مقومات تقييم الأداء المالي
52	الفرع الأول: الادارة الاستراتيجية
52	الفرع الثاني: الشفافية
53	الفرع الثالث: اقرار مبدأ المساءلة الفعالة
53	الفرع الرابع: وجود النظم المحاسبية
54	المبحث الرابع: دور النسب المالية في تحسين الأداء المالي
54	المطلب الأول: قياس الأداء المالي عن طريق النسب المالية
54	المطلب الثاني: أهمية أسلوب النسب المالية في تقييم الأداء المالي
56	خلاصة
الفصل الثالث: دراسة حالة للشركة سرمبال ذ.م.م	
58	تمهيد
59	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة
59	المطلب الأول: لمحة عامة عن الشركة
59	الفرع الأول: نشأة الشركة وموقعها و محتواها
59	الفرع الثاني: التركيب الصناعي والمواد الأولية المستعملة ومنتجات الشركة
60	المطلب الثاني: مراحل الانتاج
60	الفرع الأول: مرحلة تحضير الطين للإنتاج
61	الفرع الثاني: مرحلة التصنيع
61	الفرع الثالث: عملية الدهن
61	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي والأهداف المستقبلية
61	الفرع الأول: الهيكل التنظيمي
64	الفرع الثاني: الأهداف المستقبلية للشركة
65	المبحث الثاني: تحسين الأداء المالي باستخدام النسب المالية
65	المطلب الأول: تحسين الأداء المالي باستخدام نسب السيولة
66	المطلب الثاني: تحسين الأداء المالي باستخدام نسب التمويل
67	المطلب الثالث: تحسين الأداء المالي باستخدام نسب المردودية
69	المطلب الرابع: تحسين الأداء المالي باستخدام نسب المديونية

70	المطلب الخامس: تحسين الأداء المالي باستخدام نسب النشاط
72	خلاصة
74	خاتمة
78	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
61	حساب نسبة السيولة لستتين 2018/2017	1
62	حساب نسب التمويل لستتين 2018/2017	2
64	حساب نسبة المردودية لستتين 2018/2017	3
65	حساب نسبة المديونية لستتين 2018/ 2017	4
66	حساب نسبة النشاط لستتين 2018/2017	5

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
62	الهيكل التنظيمي للشركة	1

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عناوين الملاحق
1	الميزانية المالية لشركة سرمبال لسنتين (2018/2017)
2	جدول حسابات النتائج لشركة سرمبال لسنتين (2018/2017)

مقدمة عامة

أصبح من المعروف أن المؤسسات الاقتصادية في حالة سباق نحو المستقبل لما لها من تحديات وشدة المنافسة بين المحيط الخارجي الذي يتميز بتطور سريع وعميق في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والتي تفوق قدرة المؤسسة وعدم قدرة التكيف مع الوضع الجديد الذي يتميز بمعطيات جديدة.

وبعد أن كان هدف المؤسسة هو تحقيق تقدمها وازدهارها أصبح همها الوحيد هو إيجاد حلول تسمح لها ببقائها مما أدى بها إلى السعي نحو البحث عن دراسة تفصيلية لنتائج الأداء المالي لتفسيره وتحديد مواطن الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة بالمنشأة وهذا ما يحققه الاعتماد على النسب المالية .

وتعتبر النسب المالية من أدوات التحليل المالي واسعة الانتشار، وهي أقدم أداة تعرف عليها الفكر المالي- المحاسبي المعاصر، في إيجاد العلاقات بين البيانات والمعلومات الاقتصادية التي يتم الحصول عليها من مصادرها المختلفة وأساس استخدامها قائم على فكرة مفادها أن أي رقم من الأرقام لا يدل على شيء مهم في حد ذاته، ولا يقدم معلومات مفيدة إلا إذا تم مقارنته بغيره من الأرقام.

فعند استخدام النسب المالية بشكل جيد ومناسب تستطيع المؤسسة تقييم أداؤها وخاصة المالي، فالأداء المالي يعتبر من أهم الوسائل الذي يستخدمه علم الإدارة والذي يعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها طويلة الأجل ومدى قدرتها على استغلال مواردها نحو تحقيق الأهداف المنشودة فهو المرآة التي تعكس وضع المؤسسة من مختلف جوانبه وتسعى كافة الأطراف في المنظمة إلى تقرير الأداء الأمثل.

ويعتبر الأداء المالي للمؤسسة من أهم العوامل التي تهتم كافة الأطراف المرتبطة بالمؤسسة فالأداء الناجح يعود بالفائدة على جميع الأطراف ذات المصلحة، وتحسين الأداء المالي وتطوير وتحديد المؤسسات لم يعد أمرا اختياريا، ولكنه أصبح شرطا جوهريا للبقاء والاستمرارية، وفي هذا الاطار ومن خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

1. إشكالية الدراسة:

"ما هو دور مؤشرات النسب المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؟"

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية تدور وتمحور الدراسة للإجابة عليها وهي:

- ما المقصود بالنسب المالية في المؤسسة؟
- هل تؤدي النسب المالية إلى تحسين الأداء المالي في المؤسسة؟
- هل يتطلب تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاعتماد على النسب المالية؟
- هل تعتمد المؤسسات الجزائرية (مؤسسة سربال ذ.م.م) في تحسين أداؤها على النسب المالية؟
- هل للنسب المالية تأثير على الوضعية المالية للمؤسسة سربال ذ.م.م؟

2. فرضيات

- 1- النسب المالية هي علاقة ما بين متغيرين أو بندين من بنود القوائم المالية.
- 2- قد تؤدي النسب المالية إلى تحسين الأداء المالي في المؤسسة.
- 3- قد يتطلب تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاعتماد على النسب المالية.
- 4- من الممكن أن تعتمد شركة سربال في تحسين أدائها على النسب المالية.
- 5- للنسب المالية تأثير محتمل على الوضعية المالية لشركة سربال.

3. أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تقسيم أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

أ- أسباب ذاتية:

- رغبة الطلبة في توسيع المعارف فيما يخص النسب المالية ودورها في تقييم الأداء المالي؛
- ارتباط الموضوع بتخصص الدراسة "المحاسبة".

ب- أسباب موضوعية:

- كون الموضوع من بين المواضيع الجديدة والتي لم يتطرق إليها كثيرا وخاصة مع تحول إلى النظام المالي؛
- معرفة كيفية استخدام النسب المالية في المؤسسة من ناحية العملية ومدى قدرتها على تحسين الأداء؛
- وضعية المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تتسم بالنقص في السيولة والعجز المالي؛
- طبيعة الموضوع وأهميته بالنسبة للمؤسسة باعتباره بمثابة المحرك أو العجلة التي تقود المؤسسة؛
- تطوير البحث في موضوع الأداء المالي في المؤسسة و ما يكتسبه من أهمية بالغة في جانب المالي والاقتصادي.

4. أهداف الدراسة:

تهدف من خلال هذه الدراسة الى التعريف بموضوع النسب المالية عموما وتوضحه نظرا لأهمية الكبرى التي يكتسبها، حيث يعد تطبيقه من ضروريات الادارة والتسيير الجيد، ومؤشرا على النية الحسنة في ضمان النمو والتطور، ومحافظة على حقوق جميع الأطراف، كما أن دراسة في مؤسسة سربال كنموذج، يدعو الى معرفة دور النسب المالية، ويساعد على توسيع نطاق نشرها وتبنيها من طرف المؤسسات الأخرى، ويمكن تحديدها في النقاط التالية:

- ابراز أهمية النسب المالية كونها تقنية من تقنيات اتخاذ القرار؛

- إبراز مدى فعالية وأهمية هذه التقنية؛
- عرض أهم النسب المالية المستخدمة في المؤسسات؛
- إبراز أهمية النسب المالية كأداة لتقييم الأداء المالي؛
- إيجاد رابط بين النسب المالية وتحسين الأداء المالي للمؤسسة وكيفية التعامل مع مؤشرات الاداء المالي في المؤسسة؛
- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة وإسقاطها على الحالة التطبيقية؛
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.

5. أهمية الدراسة:

تتم هذه الدراسة بمعرفة دور النسب المالية في تحسين الأداء المالي و يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء المالي للمؤسسات بحيث تظهر النسب المالية تلك المعلومات بنقاط ضعف المؤسسة ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها وتكون عون لها في ترشيد قراراتها.

6. حدود الدراسة:

ويمكن حصرها في:..

الحدود المكانية: تم إجراء دراسة تطبيقية على مستوى شركة سربال ذ م م.

الحدود الزمنية: يرتبط مضمون ونتائج الدراسة التطبيقية بالزمن الذي أجريت فيه، ولقد استغرقت حوالي شهر

وذلك في أفريل 2019.

7. منهج البحث

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي والتحليلي حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم أما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في الجانب التطبيقي وذلك لتحليل المعلومات والوثائق ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة.

8. صعوبات البحث:

واجهتنا خلال إعداد الدراسة جملة من الصعوبات يمكن حصرها في:

- صعوبة الحصول على بعض المراجع المهمة في الدراسة؛
- ضيق الوقت بالنظر لحجم الموضوع وأهميته.

- قلة الدراسات السابقة المشابهة للموضوع.

9. هيكل البحث

يتكون هذا البحث من ثلاثة فصول تسبقهما مقدمة وتبعهما خاتمة.

فصلين نظريين والآخر تطبيقي، فتناولنا في الجانب النظري بداية الفصل الأول الذي تناول أساسيات حول النسب المالية، وقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث يشتمل المبحث الأول على ماهية النسب المالية، وتناول المبحث الثاني أنواع النسب المالية، أما المبحث الثالث فتطرق إلى شروط ومحددات النسب المالية.

أما الفصل الثاني تم فيه تناول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، وجاء في أربعة مباحث، اشتمل المبحث الأول عموميات حولة الأداء، والمبحث الثاني مدخل حول الأداء المالي، أما المبحث الثالث يحتوي على ماهية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، أما المبحث الرابع تناولنا فيه دور النسب المالية في تحسين الأداء المالي. أما في الفصل الثالث تطرقنا إلى دراسة حالة حول شركة سربال، حيث حاولنا بإسقاط الدراسة النظرية على جانب التطبيقي وفي الأخير الخاتمة اشتملت على نتائج والحلول.

الفصل الأول

أساسيات حول النسخ المالية في

المؤسسة

تمهيد:

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي في القوائم المالية، حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين فيها آنذاك المستخدمون أصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم. ويمكن القول أن النسب المالية التي تستخدم في التحليل المالي، وإنما هي في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء، وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل.

وقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات المالية الهامة التي يتم استخدامها من قبل المحللين الماليين في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمؤسسات، ومن المعروف أن هذه النسب كثيرة وعديدة، حيث تضع المحللين والمسيرين الماليين أمام الأمر الواقع في كيفية التعامل معها ومع الظروف الحالية في ظل التغيرات الحاصلة في العالم من الأزمات والانهيئات العديدة لبعض المؤسسات، وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية النسب المالية؛

المبحث الثاني: أنواع النسب المالية؛

المبحث الثالث: شروط ومحددات النسب المالية.

المبحث الأول: ماهية النسب المالية

تتمتع النسب المالية بعدة مميزات، ما يجعل مجال استعمالها واسعاً، كما هو الحال في تقييم الأداء المالي، فقد عرفت الأدوار التي تقوم بها عدة تطورات، لذلك سنقدم في هذا المبحث عرضاً حول تطور النسب المالية، ومن ثم التطرق إلى تعريفها وأهدافها وكذلك أهميتها وعيوب استخدامها وأخيراً وليس آخراً التطرق إلى مختلف أنواعها.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن النسب المالية

يتفق المؤلفون على أن النسب المالية قد مرت بعدة مراحل باعتبارها أداة للتحليل المالي. وهذه المراحل نوجزها فيما يلي:¹

أ_ المرحلة الأولى (حتى قبل سنة 1900 م):

ارتبط استخدام النسب المالية في هذه الحقبة التاريخية بعاملين هما الإدارة العلمية وتطور التحليل المالي، حيث كان لها التأثير الواضح في تطور النسب المالية، وكان للتحليل المالي تأثير أكبر في هذا الشأن.

وفي الولايات المتحدة بدأت البنوك سنة 1870 م بطلب القوائم المالية من المقترضين قبل منحهم القروض، وبعد عشرون سنة، وأصبحت القوائم المالية من ضمن المرفقات المطلوبة لأي قرض سنة 1890 م. وفي عام 1891 م استخدمت نسبة التداول كأول مرة، وكانت هذه محصلة لدراسات متعددة للعلاقات بين عناصر الأصول المتداولة وعناصر الخصوم المتداولة للشركات المقترضة.

ب_ المرحلة الثانية (ابتداء من 1900 م وحتى 1919 م):

في هذه المرحلة، ظهرت مجموعة من التطورات أهمها:

- 1_ تم نشر قرابة عشر نسب سنة 1905 م، وتم استخدامها في مجالات مختلفة في التحليل المالي.
- 2_ تم استخدام بعض المعايير الرئيسية، وأهمها معيار 1:2 في مجال نسبة التداول.
- 3_ في سنة 1919 م ظهرت أهم دراستين متعلقتين باستخدام النسب المالية في التحليل المالي والأغراض الإدارية الأخرى.

4_ قام المحلل المالي (الكسندر والي) بدراسة طبق فيها سبع نسب مالية مختلفة على قرابة 981 شركة، وعلى فترة زمنية طويلة، وأظهرت الدراسة وجود اختلافات واضحة بين النسب المتعلقة بصناعة محددة،

¹ - وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص-ص: 121-124 بتصرف.

أو في منطقة جغرافية واحدة، عن مثيلاتها في صناعات أخرى، وفي مناطق جغرافية أخرى. وكان لهذه الدراسة مكانة هامة، نظرا لأنها ركزت على نسب المالية باعتبارها مؤشرات على وجود اختلافات محددة بين مجموعة الشركات محل الدراسة.

5_ قامت الشركة المسماة (دوبون) باستخدام مجموعة من النسب المالية للأغراض الإدارية وأظهرتها على شكل هرم لتحليل النتائج العمليات التي تقوم بها، ومما يذكر أن النسبة العائد على رأس مال المستثمر كانت في قمة هذا الهرم، بينما كانت قاعدة الهرم مجموعة من النسب المالية منها معدل الدوران، ونسب الربح الى المبيعات، ويلاحظ أنه على رغم من أهمية هذه الدراسة إلا أن الاهتمام بها كان أقل من سابقها.

ج_ المرحلة الثالثة (ابتداء من 1920م وحتى 1929م):

وتميزت هذه المرحلة بما يلي:

- 1_ قامت الجامعات و الهيئات المتخصصة بالشؤون المالية والتجارية بتجميع البيانات الخاصة لكثير من الشركات، بهدف إعداد النسب المالية، وقامت بإعداد المتوسط الحسابي لمجموعة من النسب المالية.
- 2_ في سنة 1925م، نشر أحد الكتاب دراسة عن إعداد واستخدام 40 (أربعين) نسبة مالية.
- 3_ قام آخرون بإعداد مؤشر يتكون من المتوسط الحسابي المرجح لعدد من النسب عند تقييم المركز المالي للشركات، وتم استخدام (التقدير الشخصي) كمعامل للترجيح والذي يراه المحلل المالي هاما لهذه النسبة.

وتميزت هذه المرحلة بوجود نشاط متميز في مجال تطور النسب المالية، إضافة إلى التوجه الواضح نحو الأساليب العلمية في مجال تطبيق التحليل المالي.

د_ المرحلة الرابعة (ابتداء من 1930م وحتى 1939م):

ساعد إنشاء هيئة الرقابة المالية الأمريكية في هذه الفترة، على انتشار الدراسات العلمية المتعلقة بالنسب المالية، خاصة وأن هذه الهيئة قامت بجمع ونشر كثير من النسب المتعلقة بشركات مختلفة تنتمي الى صناعات مختلفة. وكان لهذه الهيئة دور في تحسين وتطور نوعية البيانات المنشورة، مما أدى الى تطوير وتحسين في نتائج التحليل المالي بالنسب المالية.

وأهم الظواهر في هذه المرحلة ما يلي:

1_ نشر المحلل المالي (فولك) 14 (أربعة عشر) نسبة مالية، وقد أعدها بناء على خبرته الطويلة في هذا المجال، واكتسبت المجموعة شهرة عالية.

2_ تم نشر دراسات متعددة حول دور النسب المالية في توقع الصعوبات والمعوقات المالية التي قد تصادف الشركات، وكانت نتائج هذه الدراسات إمكانية استخدام النسب المالية بكفاءة في مجال التعثر المالي، حيث اتضح أن النسب المالية في شركات المتعثرة متباينة، عند مقارنتها بالنسب المتعلقة بالشركات المستقرة.

وقد تم تقييم هذه الدراسات باعتبارها أساس الدراسات العلمية للنسب المالية.

هـ_ المرحلة الخامسة (ابتداء من 1940م وحتى 1945م):

شهد النصف الأول من الأربعينات خطوات هامة في مجال التحليل العلمي للنسب المالية وتطورها. وأهم ما شاهدته الدراسة التي أنجزها (ميروين) حول تمويل الشركات الصغيرة في خمسة أنشطة صناعية مختلفة، وكانت بمثابة الدراسة العلمية الأولى في مجال قدرة التنبؤ للنسب المالية. ومن المعروف أن النسب المالية ليست إلا انعكاسا لما يسود المنشأة، وبالتالي تعطي المحلل المالي القدرة على التنبؤ بالمشاكل المتوقعة في المنشأة مستقبلا ولعدة سنوات قادمة.

و_ المرحلة السادسة (ابتداء من 1946م وحتى تاريخه):

يمكن وصف هذه المرحلة بأنها المرحلة المعاصرة، والتي حظيت وتحظى بالتطور الكبير في استخدامات النسب المالية في مجالات عدة أهمها:

1_ زيادة الاهتمام بالتحليل المالي باعتباره أداة لخدمة الإدارة، وبناء عليه أعيد الاهتمام إلى استخدام العائد على رأس المال ودوره في تقييم أداء الشركات، وتفسير نتائج نشاطها بدراسة النسب التي تؤثر على معدل العائد على رأس المال المستثمر.

2_ ظهرت مجموعة من الدراسات التي تهدف إلى التوقع للعائد على رأس المال المستثمر، وكيفية استخدامه باعتباره أداة لترشيد الأداء المستقبلي للشركات، اعتمادا على التخطيط ورسم السياسات الإدارية، اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحقيق عائد محدد على رأس المال المستثمر في هذه الشركات.

3_ تم استخدام الحاسوب، والأساليب الإحصائية في اختبار قدرة النسب المالية على التنبؤ، للتعرف على الاختلافات بين النسب المالية المستخدمة من جهات مختلفة تنتمي لصناعة واحدة، أو خلال فترة

زمنية محددة، بهدف الوصول إلى أثر الصناعة المحددة، أو الفترة الزمنية المحددة موضوع الدراسة على النسب المالية.

- 4_ تجاوزت النسب المالية تلك المستخرجة من قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، إلى النسب المالية المستخرجة من قوائم التدفق النقدي، و أخرى مستخرجة من البيانات المتوفرة في سوق الأوراق المالية.
- 5- تم في هذه المرحلة، دراسة تأثير المبادئ المحاسبية المتعارف عليها على النسب المالية فقد تبين على سبيل المثال أن النسب المالية المتعلقة بمعدلات دوران المخزون تختلف علمياً باختلاف طريقة تقييم المخزون، وذلك اعتماداً على السياسات المحاسبية المستخدمة.

المطلب الثاني: تعريف النسب المالية

هناك عدة تعاريف من بينها:

- هي عبارة عن علاقة بين مؤشرين أساسيين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي.¹
- هي إحدى وسائل التحليل ومن الوسائل المهمة والمؤشرات للتعريف على المركز المالي لأي منشأة اقتصادية.²
- وتعرف بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية.³
- هي عبارة عن معدل أو مؤشر يكشف عن نقاط القوة والضعف في الجوانب المالية للمؤسسة وعملية إعداد هذه النسب لا تقدم معلومات كافية للمحلل المالي إلا إذا تمت مقارنتها بنسب أخرى، مع مراعاة ربط أكبر عدد ممكن منها مع بعضها البعض لاتخاذ القرار المناسب كما أن درجة الاعتماد على تلك النسب يتوقف على الجهة التي تقوم بتلك الدراسة.⁴
- عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة.⁵
- هي إيجاد علاقة حسابية بين بسط ومقام يمثل كل منها فقرة أو مجموعة من الحسابات الختامية (الميزانية العمومية و قائمة الدخل)، فالأرقام المطلقة التي ترد في الحسابات الختامية قد لا تعني شيئاً ولا

¹ - ناصر دادي عدون، "التحليل المالي: تقنيات مراقبة السير"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص: 52.

² - خالد وهيب الراوي، "التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي"، دار المسيرة، الأردن، 2000، ص: 57.

³ - محمد الصيرفي، التحليل المالي: وجهة نظر محاسبية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص: 126.

⁴ - تريكي ليلي، قياس الأداء المالي والتنبؤ بالفشل، دراسة حالة مؤسسة مطاحن بن حمادي بيج بوعريش، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014/2015، ص: 45.

⁵ - عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، "التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 65.

تفصح بوضوح عن الوضع المالي وشكل الأداء في المؤسسة، مما يستدعي ربط بعضها مع البعض الآخر بشكل نسبي، للحصول على نتائج ذات مضمون محدد يفيد في عملية تقييم الأداء وقد يفسر حالة من حالات القرار المتخذ في المؤسسة¹.

- هي عبارة عن علاقات بين عناصر مختارة من الميزانيات المالية، حيث أن فحص أي عنصر من عناصر الميزانية لا يدل في حد ذاته على شيء مهم، ولا يقدم لنا معلومات مفيدة، ولكن تظهر أهمية هذا العنصر إذا قورن بغيره من العناصر أو نسب إليه².

وعليه، وبعد هذا العرض يمكن إعطاء تعريف موحد للنسب المالية وهذا على النحو التالي:

"هي عبارة عن علاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما البسط والآخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولاً معيناً، تستعمل لاكتشاف مواطن القوة والضعف وبالتالي تستعمل لتقييم الأداء."

المطلب الثالث: أهمية وأهداف النسب المالية

يمكن تقسيم هذا المطلب إلى فرعين هما: أهمية النسب المالية وأهداف هذه النسب.

الفرع الأول: أهمية النسب المالية

يعطي مجال تطبيق النسب إمكانية استعمال واسعة جداً، وبصفة عامة فإن استخدام النسب المالية ينبغي أن يعكس بوضوح مدى النجاح الذي حقته المؤسسة عبر مدة زمنية ماضية، كما أن استخدام النسب المالية يؤدي إلى تقديم معلومات تنبؤية مستقبلية وتمثل أهميتها فيما يلي:

- "تمكن من متابعة تطورات المؤسسة لفترات متعددة؛
- متابعة الوضعية المالية للمؤسسة والسماح للمديرين باتخاذ قرارات التسيير"³؛
- "تحديد مدى قدرة المؤسسات على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل؛
- قياس درجة نمو المؤسسة والكشف عن مواطن القوة والضعف؛
- قياس الفعالية الكلية للمؤسسة ومستوى أدائها؛
- قياس الفعالية التي تحصل عليها المؤسسة باستغلالها لمختلف أصولها لتحقيق الربحية"⁴.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، "التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفضل"، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص: 63.

² - أحمد يوسف دودين، منظمات الأعمال المعاصرة: الوظائف - والإدارة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 231.

³ - روان خديجة، أهمية التحليل المالي في رسم استراتيجية المؤسسة، دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم تجارية، جامعة أكلي محمد أوالحاج، البويرة، 2015/2014، ص: 82.

⁴ - محمد الصالح فروم، الحوكمة والأداء المالي للمؤسسات، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: علوم مالية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2017/2016، ص: 138.

تتفاوت أهمية النسب المالية من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية وذلك وفق الغرض من استخدام هذه النسب، فبالنسبة للمقرضين فإنهم يهتمون بثلاثة أنواع من النسب المالية، وهي بالترتيب نسبة النشاط ثم نسبة السيولة ومن ثم نسب الربحية، فضلا عن نسب المديونية، أما المستثمرون فيولون الأهمية القصوى لنسب الربحية ثم نسب القيمة السوقية ثم نسب السيولة، في حين يركز المحللون الماليون على نسب الربحية على حساب غيرها ثم نسب النشاط ثم نسب السيولة.

الفرع الثاني: أهداف النسب المالية

إن الهدف الرئيسي الذي يدفع القائم بعملية تقييم الأداء المالي عادة إلى حساب النسب المالية إنما يتمثل بشكل أساسي في تشخيص مختلف العوامل؛ والمتغيرات التي أثرت سلبا أو إيجابا على الوضعية المالية للمؤسسات، كما تمثل هذه النسب أيضا أدوات هامة لتحقيق عدة أهداف أخرى نذكر منها¹:

- تقدير مدى تمتع المؤسسة بالإمكانات المالية اللازمة لتحقيق ما ترغب فيه مستقبلا، وكذا التنبؤ بالنتائج المالية الممكنة تحقيقها في المستقبل بالاستناد إلى التغيرات الحاصلة في النسبة من سنة إلى أخرى؛
- تقييم قدرة المؤسسة على الاستدانة وتحديد مدى ملائمة المصادر التمويلية المتاحة لتمويل عملياتها التوسعية؛
- تقدير مدى قدرة المؤسسة على تحقيق نمو مربح في النشاط بفضل دورها في توجيه الموارد المالية إلى المجالات التي تسهم أكثر من غيرها في تعظيم الربحية؛
- توفير نظرة عن كيفية تشخيص مواطن الخلل التي تعاني منها المؤسسة وتدعيم نقاط القوة التي تتمتع بها بهدف تطوير الأداء مستقبلا؛
- تقييم مدى توازن الهيكل المالي، وكذا تحديد التزاماتها وحقوقها المختلفة لدى الغير لتقييم مدى قدرتها على مواجهة مخاطر عدم القدرة على السداد؛
- تقدير مدى ابتعاد المؤسسة عن مخاطر الفشل المالي والمساهمة بذلك في تحصين موقع المؤسسة ضد مختلف المخاطر المالية التي قد تقع فيها في المستقبل.

¹ - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص: 303.

المطلب الرابع: عيوب استخدام النسب المالية.

- يوجد بعض نقاط القصور في النسب المالية يمكن أن تفقد هذه النسب قوتها تتمثل في¹:
- إن النسب المالية تعتمد على مدى سلامة الأرقام الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية.
- صعوبة تحديد الأسس التي يتم عليها مقارنة النسب المالية؛
- اختلاف التعريفات الخاصة ببنود الميزانية العمومية وقائمة الدخل من شركة لأخرى مما يجعل تفسيرات النسب المالية في كثير من الحالات غير واضحة؛
- إن النسب المالية تحسب من بيانات مالية سابقة مما يجعلها ليست ذات دلالة في مستقبل.
- إن إعداد القوائم المالية يتم على أساس القيمة التاريخية للأصول وهذا الأساس يكون في التحليل مضللاً في كثير من الحالات؛
- تعتبر قائمة المركز المالي عن الأرصدة النقدية في تاريخ معين بينما الحركة النقدية تتسم بالحركة لا بالسكون.
- هناك عوامل أخرى غير ملموسة تؤثر على حالة المالية للشركات مثل كفاءة الإدارة والمشاكل الفنية والتسويقية التي لا تظهرها القوائم المالية.

¹ - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن، 2009، ص:57.

المبحث الثاني: أنواع النسب المالية

يتفق أغلب المختصين في الجانب المالي للمؤسسة أن النسب المالية المستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات يمكن تقسيمها إلى خمس مجموعات رئيسية تعتبر الأكثر شيوعاً واستعمالاً، وهي:

- نسب السيولة؛
- نسب التمويل؛
- نسب المردودية؛
- نسب المديونية؛
- نسب النشاط.

المطلب الأول: نسب السيولة

تقيس نسب السيولة مقدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل اتجاه لدائنيها عندما يحين أجل استحقاق هذه الالتزامات. وترتبط هذه النسب بوجود الأصول السائلة التي يمكن تداولها في الأسواق وتحويلها إلى نقدية بسهولة وسرعة عند سعر السوق. وتبعا لمعيار قدرة الشركة على استيفاء التزاماتها قصيرة الأجل¹.

إن توفر المؤسسة على السيولة المالية وتحقيقها لليسر المالي يمثل أهمية خاصة لكل من الإدارة الداخلية وكذا الأطراف الخارجية مثل المقرضين وحملة الأسهم، إضافة إلى تحديد أثر مستوى السيولة على الخطر الاقتصادي والخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة، حيث نجد الكثير من المؤسسات تحقق أرباحاً إلا أنها تعني من عسر مالي حيث لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها كاملة في مواعيد استحقاقها، إن استمرار هذا الوضع يمكن أن يؤدي إلى اختفاء هذه المؤسسات من دنيا الأعمال، لهذا فإن الهدف الرئيسي للسيولة هو ضمان بقاء واستمرار المؤسسة، ومن هنا تظهر السيولة كمتغير استراتيجي في إدارة المؤسسات².

ويمكن أن نذكر بعض نسب السيولة فيما يلي:

¹ - عاطف وليم أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص: 88.
² - السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال: التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000، ص: 199.

- **نسبة التداول:** وتسمى هذه النسبة كذلك بنسبة السيولة العامة وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \dots\dots\dots (01)$$

وتعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة الشركة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد، إلا أننا نعود للإشارة إلى أن النسبة لا يمكن أن تقرأ صماء فزيادة النسبة هو أمر جيد، ولكن الزيادة يمكن أن تكون مقبولة إلى درجة معينة فقد يكون ارتفاع النسبة نتيجة زيادة بند الأصول المتداولة، بسبب تراكم المخزون وعدم تصريفه وهو أمر غير جيد وقد تكون زيادة النسبة بسبب زيادة بند النقدية بصورة مبالغ فيها مما يدل على عدم استخدام الشركة الجيد للسيولة لديها وتقليل الربحية نتيجة ذلك، أو ربما بسبب زيادة تراكم بند العملاء وتضخمه نتيجة عدم استخدام سياسات جيدة في التحصيل ومتابعة العملاء المدينين، لذلك يجب قراءة النسبة ومقارنتها، كما أشرنا بمتوسط النسب المحققة للشركات الناجحة في نفس النشاط، وكذلك مراعاة مختلف الجوانب الأخرى التي يمكن استنباطها من خلال النسبة وعلاقتها بالبند الأخرى.¹

- **نسبة السيولة السريعة:** وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}} \dots\dots\dots (02)$$

هذه النسبة تقيس مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير وذلك دون اللجوء إلى بيع المخزون²، ويرجع استبعاد المخزون من الأصول المتداولة إلى أخطار عدم دورانه لذلك يتم التأكد من دوران المخزون قبل استبعاده، فإذا كان معدل دوران المخزون جيداً لا يكون هناك داع لاستبعاد هذا العنصر المهم من عناصر الأصول المتداولة³.

¹ - حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص: 217.

² - إبراهيم جابر، المحاسبة الدولية وعلاقتها بالتجارة الالكترونية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 92.

³ - وليد بن محمد الشباني، مبادئ المحاسبة والتقارير المالي، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، السعودية، 2013، ص: 630.

● نسبة النقدية (السيولة الحالية): وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية والأصول شبه النقدية}}{\text{الالتزامات المتداولة}} \dots\dots\dots (03)$$

وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل وتعتبر الأصول شبه النقدية هي كل ما يمكن تحويله إلى نقدية خلال فترة وجيزة مثل الأوراق المالية القابلة للتداول في البورصة¹.

المطلب الثاني: نسب التمويل

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها وتكتسب نسب التمويل أهمية لكل الأطراف المعنية بالمؤسسة، فهي تهم الملاك من حيث إن ارتفاعها قد يؤدي إلى زيادة أرباحهم، غير أن تزايدها بشكل غير طبيعي قد يسبب للملاك قلقا نتيجة للمخاطر التي تصاحب عملية الاقتراض، ومن ناحية أخرى يهتم مقرضوها بهذه النسب لأنها تعطي لهم دلائل قوية على قدرة المؤسسة على سداد ديونها في آجالها المحددة، وعلى ضوء ذلك يقررون إقراض المؤسسة من عدمه². ويمكن أن نذكر بعض نسب التمويل:

● نسبة التمويل الدائم: تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية³:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الغير الجارية}} \dots\dots\dots (04)$$

وتشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الغير جارية بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا يدل على أن جزءا من الأصول الغير جارية ممول عن طريق القروض قصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة.

¹ - أحمد يوسف دودين، "إدارة الأعمال الحديثة" وظائف المنظمة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص-ص: 216-217.

² - جنتين كريمة، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء وترشيد قرار الاستثمار في البورصة، دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات: NCA روية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص: الإدارة المالية للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم السبير، قسم: علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013/2014، ص-ص: 178-179.

³ - نفس المرجع السابق، ص: 179.

• نسبة التمويل الخاص: تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة/الأصول الغير الجارية (05)}$$

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الغير الجارية بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الغير الجارية، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بأموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك، والعكس صحيح.

• نسبة التمويل الخارجي:

تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يترتب على انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، إذ من المتوقع أن لا تواجه المؤسسة صعوبات في سداد قيمة القرض والفوائد عندما يحين موعد استحقاقها، أما ارتفاع هذه النسبة فيشير إلى صعوبات ستعرض لها المؤسسة منها¹:

- صعوبة الحصول على أموال مقترضة إضافية، حيث أن المقرضين سوف يمتنعون عن تقديم قروض إضافية للمؤسسة؛
 - صعوبات ناشئة عن احتمالات عدم القدرة على تسديد القروض وفوائدها، مما يعرض المؤسسة إلى احتمالات العسر المالي؛
 - صعوبات مرتبطة بزيادة المخاطر التي يتعرض لها الملاك.
- يتم حساب نسبة الاقتراض وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة الاقتراض} = \text{مجموع الديون/مجموع الأصول (06)}$$

¹ - حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004، ص: 194.

المطلب الثالث: نسب المردودية

إن حساب المردودية يسمح لنا بحساب الربح على رأس المال وكذا مدى فاعلية استخدام الموارد المتاحة من طرف المؤسسة، فالمردودية تبين لنا العلاقة الموجودة بين النتيجة التي تحصلت عليها المؤسسة ومختلف الوسائل والموارد المستعملة من أجل الحصول على هذه النتيجة¹.

تعتبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفاعلية وكفاءة للحصول على العائد، ومن أهم هذه النسب نجد²:

- **المردودية المالية:** تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}}{\dots\dots\dots} \text{ (07)}$$

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا تواجه المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة لذلك.

- **المردودية الاقتصادية:** تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الدائمة}}{\dots\dots\dots} \text{ (08)}$$

- **المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية):** تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الصافية} / \text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}{\dots\dots\dots} \text{ (09)}$$

¹ - لقلبي الأخصر، دراسات في المالية والمحاسبة، دار حيثا للنشر والتوزيع، مصر، 2018، ص:102.

² - بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات KANGHAZ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008/2009، ص: 87.

لا يتوقف استعمال هذه النسبة على دراسة المؤسسة بذاتها فقط، إنما تتسع إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع، لأن ضعف هذه النسبة أمام نسب المؤسسات الأخرى يعني ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها.

- **مردودية النشاط (نسبة الهامش الإجمالي):** تسمح هذه النسبة باكتشاف القدرات التجارية للمؤسسة، لذلك فهي تستعمل فقط من طرف المؤسسات التجارية فهي توضح الربحية التجارية لمختلف عمليات الشراء بغرض إعادة البيع، وتحسب بالعلاقة التالية¹:

$$\text{مردودية النشاط} = \frac{\text{هامش الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}} \dots\dots\dots (10)$$

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة.

- **نسبة ربحية الاستغلال:** تسمح هذه النسبة بمعرفة مدى تمكن المؤسسة من تحقيق فائض مالي في نشاطها، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة ربحية الاستغلال} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}} \dots\dots\dots (11)$$

- **نسبة التكامل العمودي (نسبة القيمة المضافة):** تستعمل هذه النسبة لقياس مردودية المؤسسات الإنتاجية لأن القيمة المضافة تأخذ بعين الاعتبار معطيات عوائد الإنتاج وتكاليفه، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التكامل العمودي} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}} \dots\dots\dots (12)$$

¹ - بن خروف جلييلة، مرجع سابق، ص: 88.

المطلب الرابع: نسب المديونية.

نسب المديونية هي القياس لدرجة استعمال الشركة للتسهيلات المالية المتوفرة لديها. زمن المفروض أن لا تكون هذه أكثر من 100%، وفي حالة الزيادة فإن الدائنين سيكون في موقف حرج.

ويمكن ذكر عدة مضامين لنسب المديونية¹:

- يعتبر الدائنون قيمة حقوق المساهمين، أو بمعنى آخر الاموال التي وفرها المساهمين للشركة، علة أنها هامش أمان لحقوقهم.
 - يحتفظ أصحاب المشروع بميزة إدارة المشروع والسيطرة عليه بواسطة الاقتراض، دون أن يضطر ليحضر شركاء أو مساهمين جدد.
 - يزيد أصحاب المشروع من فرص أرباحهم إذا استطاعوا استثمار القروض بعائد يزيد عن الفوائد المدفوعة على تلك القروض، وهذا ما يدعى بالمتاجرة على الملكية.
- وتشمل نسب المديونية النسب التالية:

1. نسبة قابلية السداد: تقيس مدى مساهمة المقترضين في تمويل استثمارات الشركة، وإذا طرح من الواحد نحصل على نسبة مساهمة المالكين في التمويل.

$$\text{نسبة قابلية السداد} = \text{إجمالي الالتزامات} / \text{إجمالي الأصول} \dots (13)$$

ويقارن هذه النسبة مع نسب السنوات الماضية ليلاحظ أي اختلاف ملفت للنظر ومتابعة أسبابه.

2. نسبة الاستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على تحقيق أرباح لتغطية الفائدة على قروض، وتقاس بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون} \dots (14)$$

¹ - برير رجاء، وآخرون، المراجعة التحليلية ودورها في سلامة الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- باستخدام نسب المالية- مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، فرع المالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، سنة 2010/2009، ص- ص: 56-57.

المطلب الخامس: نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتحديد مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول، أي تقيس مدى فاعلية المؤسسة في الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة لديها، لتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات. وفيما يلي أهم هذه النسب¹.

أولاً: معدل دوران مجموع الأصول: تعتبر هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لمعرفة مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة في توليدها داخل المؤسسة. ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الدوران الأصول} = \text{رقم الأعمال} / \text{مجموع الأصول} \dots\dots (15)$$

ثانياً: معدل دوران الأصول الثابتة: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي، وتحدد هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق الأرباح. ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الثابتة} \dots\dots (16)$$

ثالثاً: معدل دوران الأصول المتداولة: من المشاكل التي تصادف المسيرين هو بطء حركة المخزونات، وخلال فترة التخزين لا تحقق المؤسسة ربحاً، لذلك يسمى بالاستثمار الجامد، وكلما طالت مدة التخزين تحملت المؤسسة أعباء أكبر، وبالتالي تعمل الإدارة على زيادة سرعة الدوران، وتختلف طبيعة دوران المخزونات حسب اختلاف طبيعة نشاط المؤسسة (تجاري، صناعي، خدمي).

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة: رقم الأعمال} / \text{الأصول متداولة} \dots\dots (17)$$

¹ - زيدي بشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي - دراسة حالة مجمع صيدال - أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التجارة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016/2017، ص: 150/149، بتصرف.

رابعاً: **معدل دوران الزبائن:** وتستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها، فكلما اتفع المعدل مقارنة بالسنوات السابقة أو عن المؤسسة المماثلة، فهذا يعني تحسن غدارة المؤسسة في تحصيل ديونها. ويتم هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الزبائن} = \text{رقم الأعمال السنوي} / (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}) \dots (18)$$

خامساً: **معدل دوران الموردون:** يستخدم هذا المعدل كمؤشر للحكم على سرعة المؤسسة في تحديد التزاماتها القصيرة الأجل، ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال فترة معينة، ويجب أن يكون هذا المعدل قريباً من معدل دوران الزبائن الأخذ في الحسبان اختلاف قيمة المبيعات عن قيمة المشتريات ويكون في صالح المؤسسة زيادة معدل دوران الزبائن عن معدل دوران الموردين. ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الموردين} = \text{المشتريات السنوية} / (\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}) \dots (19)$$

المبحث الثالث: شروط ومحددات النسب المالية.

إن الاستفادة من النسب المالية وحسن استخدامها يعتبر هدفاً للمحلل المالي، وحتى يتمكن من تحقيق هذه الاستفادة هناك مجموعة من الشروط والمحددات التي يجب توفرها وأخذها بعين الاعتبار عند التحليل باستخدام النسب المالية.

مطلب الأول: شروط النسب المالية.

إن الاستفادة من النتائج التي تقدمها النسب المالية يبقى رهنا بالفهم الجيد والاختيار السليم لهذه النسب من أجل التوصل إلى أفضل الحلول ، وفيما يلي أهم الشروط التي يتعين احترامها أثناء استعمال التشخيص بالنسب المالية:¹

- أن تكون هناك علاقة منطقية بين العناصر التي يتركب منها بسط ومقام النسب.
- اختيار النسب التي تتفق مع الأهداف التي تهدف لها عملية التشخيص المالي.
- أن تكون هناك أرقام مرجعية للمقارنة سواء لنفس المؤسسة خلال دورات سابقة أو لمؤسسات منافسة أو حتى من خلال نسب معيارية متفق عليها في حقل التحليل المالي.
- عدم الاعتماد على نسبة واحدة للحكم على وضعية وأداء المؤسسة

المطلب الثاني: محددات النسب المالية.

يتم استخدام النسب المالية بواسطة المديرين الذين يهدفون إلى تحليل ومتابعة وتطوير الأداء في الشركات التي يعملون بها، وكذا بواسطة الدائنون والبنوك وخبراء ترتيب وتحديد درجة السندات الذين يهدفون أساساً إلى تحديد مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية، وأخيراً يتم استخدام النسب بواسطة المستثمرين في الأسهم الذين يهدفون إلى تحديد درجة كفاءة الشركة في أداء أعمالها والمخاطر التشغيلية والمالية المصاحبة لذلك ومعادلات النمو في الشركة.

ورغم نجاح النسب المالية في توفير المعلومات المطلوبة إلى حد كبير لكل فريق من الفرق الثلاثة السابقة، إلا أنها لها بعض المحددات في استخدامها، الأمر الذي يقتضي مراعاة الحذر، كما أن الوصول

¹ - دردوري لحسن، (مطبوعة في التشخيص المالي)، السنة الأولى ماستر، تخصص مالية وحكومية المؤسسة ومالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

إلى نتائج محددة يتوقف على تقدير الشخصي للقائم بالتحليل الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف نتائج التحليل من شخص إلى آخر. ويمكن بيان أهم محددات استخدام النسب فيما يلي¹:

- تعمل كثير من الشركات الكبيرة في عدة مجالات مختلفة، الأمر الذي يصعب معه مقارنة نتائج الشركة بالشركات الأخرى أو بالمتوسطة الخاص بصناعة معينة. وبالتالي تقتصر إمكانية إجراء هذه المقارنات على الشركات الصغيرة والتي تنتمي جميع أنشطتها إلى صناعة محددة.
- تهدف كثير من الشركات في تحقيق أداء متميز ولذا فإن مقارنة نسبها المالية بالنسب المتوسطة في الصناعة قد لا يحقق الهدف المنشود، إذ يجب في هذه الحالة إجراء المقارنات مع الشركات المتميزة Benchmarking.

- يؤدي معدل التضخم إلى عدم دقة كثير من البيانات المنشورة خاصة بالنسبة لمعدلات استهلاك الأصول الثابتة أو تكلفة البضاعة المخزونة الأمر الذي يقتضي وجود قدر من التقدير الشخصي للوصول إلى نتائج معقولة.

- كما تتأثر البيانات المالية المنشورة بالعوامل الموسمية إذ تختلف البيانات المنشورة في شهر يونيو عن تلك الخاصة بشهر سبتمبر، ولذا فإن استخدام المتوسط الشهري للبيانات قد يؤدي إلى نتائج أكثر دقة.

- تقوم بعض الشركات باتخاذ إجراءات من شأنها بيانات بشكل أجمل لا يعبر عن الواقع الفعلي وتسمى ذلك Techniques Window Dressing كأن تقوم الشركة بالاقتراض الطويل الأجل في الأسبوع الأخير من ديسمبر بدلا من الأسبوع الأول في بداية العام الجديد مع إيداع قيمة القرض نقداً إلى أن يتم توجيه القرض الغرض الخاص به بعد إعداد الميزانية في نهاية العام، الأمر الذي يؤدي إلى إظهار سيولة المشروع بشكل أفضل بكثير من حقيقة الأمر في شركة محل الدراسة.

- كما يؤدي اختلاف الأساليب المحاسبية كطرق الاستهلاك أو طرق تسعير المخزون إلى التأثير على نتائج أعمال الشركة، وبالتالي صعوبة مقارنة نتائج الشركة بنتائج الشركات الأخرى التي تتبع أساليب محاسبية مختلفة.

¹ - حسين عطا غنيم، دراسات في تمويل، المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، مصر، 2005، ص- ص: 126-128.

- قد يصعب الوصول إلى نتائج محددة من دراسة النسب المالية، فتحسن نسبة التداول قد يفسر بأشكال مختلفة تؤدي إلى الوصول إلى نتائج مختلفة من جراء هذا التحليل.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن النسب المالية تعتبر من أدوات التحليل المالي واسعة الانتشار وهي أقدم أداة تعرف عليها الفكر المالي المحاسبي المعاصر في إيجاد العلاقات بين المعلومات الاقتصادية، وقمنا بإبراز أهمية النسب المالية بإضافة إلى أهدافها وأنواعها، وقمنا أيضا بالاستخلاص أهم شروط النسب المالية ومحددات استخدامها وعيوبها.

وتوصلنا من خلال دراسة النسب المالية عبارة عن علاقة بين مؤشرين أساسيين ذات معنى على هيكل المالي وتهدف إلى تديد نقاط الضعف أو القوة للمؤسسة، كما قمنا باستعراض بعض النسبة المستخدمة في مؤسسة هي: نسبة السيولة، نسبة التمويل، نسبة المردوية، نسبة المديونية، نسبة النشاط، كما قمنا بعدم اعتماد على نسبة واحدة للحكم على وضعية المؤسسة.

الفصل الثاني

الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

تلجأ المؤسسة إلى استخدام النسب المالية في تحسين الأداء المالي لكونه عملية من عمليات مراقبة ومراجعة سياسة المؤسسة، ويمكنها من تحقيق أهدافها واتخاذ القرارات الملائمة لوضعها الاقتصادي ودراسة مركزها المالي.

يعتبر مفهوم الأداء من المفاهيم الواسعة الانتشار في كل العلوم، حيث يحظى بأهمية كبرى في تسيير المؤسسات ومنظمات الأعمال، الذي لقي اهتمام متزايد من طرف الباحثين والمفكرين والممارسين في مجال الإدارة والتسيير، والأداء يمثل الدافع الحقيقي والرئيسي لوجود أي مؤسسة، كما يعتبر أحد العوامل الأكثر إسهاما في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة من أجل بقائها واستمراريتها.

إن تقييم الأداء المالي عندما يطبق بصورة جيدة وسليمة، فإنه لا يوضح مستوى الأداء الحالي فقط، وإنما يكون له انعكاسات إيجابية على الأداء المستقبلي والمتوقع.

كما يهدف تقييم الأداء المالي في المؤسسة إلى الرفع من مستوى البحث عن الأخطاء وتصحيحها وإبداء الملاحظات بشأنها، من ثم إلى مستوى دراسة النشاط ككل لمعرفة مستوى تحقيقه للأهداف، ومدى تطبيقه لقواعد الكفاءة والفعالية من حيث التنظيم والتشغيل وصولا إلى النتائج المستهدفة من قبل المؤسسة.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: عموميات حول الأداء؛

المبحث الثاني: مدخل حول الأداء المالي؛

المبحث الثالث: ماهية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: عموميات حول الأداء

إن إعطاء الباحثين وعلى اختلاف تخصصاتهم في المجالات الاقتصادية حيز كبير من الاهتمام للأداء وإن دل على شيء، فإنما يدل على أهميته الكبيرة في الممارسة الإدارية، بل وفي الحياة الاقتصادية بأسرها، ذلك أنه عاملا جوهريا يغطي مختلف أنشطة المؤسسة. كذلك يمثل محالا هاما من مجالات البحث الممكن تطويرها بالنظر لاقتترانه بالكثير من المتغيرات، وتفاعله مع مختلف المستجدات الاقتصادية، وبالتالي تمت تجزئة هذا المبحث إلى عدة مطالب، حيث تطرق الباحث إلى مفهوم الأداء وأنواعه والأبعاد والمكونات وكذلك إلى محددات والعوامل المؤثرة على الأداء في المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم الأداء وأنواعه

من خلال ما سبق يمكن التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الأداء بشكل من التفصيل ومن ثم الانتقال إلى الأنواع وهذا في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: مفهوم الأداء

يعد الأداء مفهوما شموليا لجميع أنواع المؤسسات بشكل عام، حيث يعتقد البعض أن الخلاف حول هذا المفهوم ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في دراسته وتقييمه، وذلك باختلاف وجهات نظر الباحثين والمفكرين والاقتصاديين، وهي كالاتي:

- يعرف الأداء على أنه " المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها وهو يعكس كل من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقه، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها"¹.
- هو عبارة عن الطريقة التي تنجز بها الأعمال المحددة لتحقيق أعمال المنظمة².
- كما أن الأداء يشير إلى القدرة على الاقتراب من الأهداف باستخدام الموارد المتاحة بأسلوب يتسم بالكفاءة والفعالية³.

¹ - غري نصر الدين، تحليل النمو وخلق القيمة في المؤسسة الاقتصادية ودوره في تقييم وقيادة الأداء المالي، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص: مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، -بومرداس، الجزائر، السنة الجامعية 2014/2015، ص: 03.

² - حاتم عثمان محمد خير، " نحو أداء متميز للحكومات - تجربة جمهورية السودان"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 08-09 مارس 2005، ص: 02.

³ - بنية حيزية، أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2010/2011، ص: 63.

- هو نتاج السلوك، فالسلوك هو النشاط الذي يقوم به الأفراد، أما نتائج السلوك فهي النتائج التي تمحضت عن ذلك السلوك¹.
- هو نتيجة النجاح، بمعنى أن قياس الأداء هو تقدير للنتائج المحصلة².
- هو الجهود التي تبذل من قبل الأفراد العاملون في المنظمة التي يعملون بها³.
- الأداء لغة يقابل اللفظة اللاتينية "performare" التي تعطي كلية الشكل لشيء ما، والتي اشتقت منها اللفظة الإنجليزية "performance" التي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه، وهو نفس المعنى الذي ذهب إليه قاموس "petit Larousse"⁴.
- الأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المادية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفاعلية بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها⁵.
- هو العلاقة بين النتائج المخصصة والنتائج المحققة⁶.
- الأداء هو نشاط يمكن الفرد من إنجاز المهمة أو الهدف المخصص له بنجاح، ويتوقف ذلك على القيود العادية للاستخدام المعقول للموارد المتاحة⁷.
- يعرف الأداء حسب drucker على أنه قدرة المؤسسة على الاستمرار والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال. أما thomas gillert يعرفه على أنه التفاعل بين السلوك والانجاز أي أنه مجموع السلوك والنتائج التي تحققت معا على أن تكون هذه النتائج قابلة للقياس.

¹ - عبد الباري إبراهيم درة، تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003، ص: 15.

² - بلعور سليمان، مصطفى عبد اللطيف، "إعادة الهندسة مدخلا للأداء المتميز"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 08-09 مارس 2005، ص: 471.

³ - عبد السلام لفته سعيد، "خصوصية عمل المراقب المالي وأثرها في الأداء"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 97، 2017، ص: 07.

⁴ - عبد المليك مزهودة، "الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم"، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة محمد خيضر، العدد 01، بسكرة، 2001، ص: 86.

⁵ - عداي الحسيني فلاح حسن، الإدارة الاستراتيجية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص: 231.

⁶ - عبد المليك مزهودة، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

⁷ - بلقايد براهيم، وبوري شوقي، "علاقة التحفيز بمستوى أداء العاملين"، دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية للدهن لوحدية وهران، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع عشر، جامعة وهران 2، الجزائر، السداسي الثاني 2017، ص: 259.

ويرى أحمد سيد مصطفى على أنه درجة بلوغ الفرد أو الفريق أو المنظمة للأهداف المخططة بكفاءة وفعالية¹.

- ويرى البعض بأنه: " انجاز الأعمال كما يجب أن تنجز"²

ومن خلال ما تم استعراضه من تعاريف، نجد أن القاسم المشترك بينها هو نضرتها لعملية تقييم الأداء التي لا تخرج عن منطق تقييم مدى إسهامه في تحقيق أهداف معينة، كما تمثل هذه الأهداف دافع المؤسسة لتخصيص الموارد، ومن ثم وبناءاً على ما سبق ذكره يمكن تعريف الأداء على النحو التالي:

" الأداء هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والأنشطة والمهام التي تمارسها المؤسسة، والتي تسعى من خلالها إلى ترشيد عملية استخدام الموارد المادية، البشرية والمالية بغرض تحقيق أهداف محددة خلال فترة زمنية معينة."

الفرع الثاني: أنواع الأداء

لكي يتم تحديد مختلف أنواع الأداء يمكن الاعتماد على أربعة معايير هي: معيار مصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة، كل معيار يقدم مجموعة من الأداء في المؤسسة.

أولاً: حسب معيار المصدر: وفقاً لهذا المعيار يمكن تقسيم المؤسسة إلى نوعين: أداء داخلي وأداء خارجي³:

1) - الأداء الداخلي: ينتج بفضل ما تملكه الوحدة أو المؤسسة من موارد، فهو ينتج أساساً من

التوليفة التالية:

أ- الأداء البشري: أي أداء أفراد المؤسسة؛

ب- الأداء التقني: يتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بطريقة فعالة؛

ت- الأداء المالي: أي فعالية استخدام الوسائل المالية المتوفرة.

¹ - أمينة مولاي، ميمون كائي، "استخدام التحليل في مركبات أساسية والتحليل التصنيفي لتحديد مستوى إدارة المعرفة وأثره على الأداء"، مجلة الباحث، العدد الخامس عشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2015، ص: 71.

² - سناء عبد الكريم الخناق، "مظاهر الأداء الاستراتيجية والميزة التنافسية"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 08-09 مارس 2005، ص: 35.

³ محمد زرقون، الحاج عراب، "أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص: 125.

2- الأداء الخارجي: هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة.

فهو يتولد عن المحيط الخارجي للمؤسسة، ويمكن أن يظهر هذا الأداء في النتائج الجيدة التي

تتحصل

عليها المؤسسة نتيجة، مثلاً ارتفاع رقم أعمالها في ظروف معينة، كازدياد الطلب على منتج المؤسسة أو خروج أحد المنافسين. فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء إيجاباً أو سلباً، وعلى المؤسسة أن تسعى لمحاولة قياس وتحليل هذا الأداء، لأنه يمكن أن يشكل تهديد لها. فهي لا تتحكم فيه أو يصعب عليها ذلك كما هو الحال بالنسبة للأداء الداخلي.

ثانياً: حسب معيار الشمولية:

حسب هذا المعيار يمكن تصنيف الأداء إلى أداء كلي وأداء جزئي.

1- الأداء الكلي: ينظر الأداء الكلي إلى المؤسسة نظرة كلية وشاملة، وهو يعني قدرتها على

تحقيق أهدافها مع ترشيد استخدامها للموارد المتاحة لديها، ويتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية في تحقيقها، فهو يبحث عن ضمان توازن وتضافر وتكامل مساهمات كل مكونات المؤسسة أفراداً ومجموعات من أجل تحقيق أهداف المؤسسة¹.

2- الأداء الجزئي: وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره

إلى عدة أنواع حسب المعيار المعتمد لتقييم عناصر المؤسسة².

ويمكن تقسيم الأداء الجزئي إلى الأداء المالي، الأداء البشري، الأداء التسويقي... الخ

ويمكن اعتبار الأداء المالي هو النوع الأهم خاصة في المؤسسات الخاصة وكذا انعكاس مختلف الأداءات الجزئية على الأداء المالي ويعتبر كذلك الأهم لسبب آخر وهو أن مالك أو ملاك المؤسسة غالباً ما يهتمون بالأداء المالي على حساب مختلف الأداءات وهذا لأنه يعني لهم في النهاية تعظيم الثروة.

¹ - مريخي عبد الرزاق، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالنجاح المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2010/2011، ص: 45.

² - محمد بوهالي، أثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2017/2018، ص: 101.

ثالثا: حسب المعيار الوظيفي:

يرتبط أساسا بعنصر التنظيم وتقسيم الوظائف (هيكلتها) داخل المؤسسة. وبناء على الوظائف المعروفة، يتم تقسيم الأداء إلى عدة أنواع منها:

1. أداء الوظيفة المالية: يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق توازن مالي مقبول، وبناء هيكل مالي فعال.

2. أداء وظيفة الإنتاج: يتحقق الأداء الإنتاجي عندما تحقق المؤسسة إنتاجية مرتفعة مقارنة بالمؤسسات الأخرى، مع إنتاج منتجات عالية الجودة وبتكاليف منخفضة، تسمح لها بالمنافسة وتخفيض نسبة توقف الآلات والتوقف في تلبية الطلبات.

3. أداء وظيفة الأفراد: يلعب المورد البشري دورا هاما في تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو هدف المؤسسة العام، فبقاء المؤسسة ونجاحها مرتبطان لاشك ارتباطا وثيقا بأداء العامل البشري فيها، هذا الأداء الذي يجب أن يبنى على الكفاءات واختيار وذوي المهارات العالية وتسييرهم تسييرا فعالا. وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله.

4. أداء وظيفة التموين: يتمثل في القدرة عن الاستقلال عن الموردين، والحصول عن الموارد المناسبة في الأوقات المناسبة وبأسعار مناسبة.

5. أداء وظيفة البحث والتطوير: يمكن دراسة هذا الأداء من خلال المؤشرات التالية:

- توفر جو ملائم للبحث والابتكار والتطوير؛
- التنوع في المنتجات؛
- درجة تحديث الآلات ومواكبة التطور.

6. أداء وظيفة التسويق: يتحدد هذا الأداء من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق ومنها: حصة السوق، إرضاء العملاء (من خلال معرفة عدد ونوع شكاوي العملاء، مقدار المردودات من المبيعات...) وكذلك السمعة التي تقيس حضور أو تواجد اسم العلامة التجارية في ذهن الأفراد، ويمكن معرفتها من مردودية كل منتج¹.

¹ - محمد زرقون، الحاج عرابة، مرجع سابق، ص: 126.

7. أداء وظيفة العلاقات العمومية: إن أداء وظيفة العلاقات العمومية يتجسد في قدرة المؤسسة على حسن تسيير علاقات المؤسسة الاقتصادية مع مختلف الأطراف الفاعلة معها وإرضائهم كالمساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين أخيرا الدولة¹.

رابعا: حسب معيار الطبيعة

ينقسم الأداء في هذا المعيار من خلال تقسيم المؤسسة لأهدافها كالتالي:

1. الأداء الاقتصادي: ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية...).
2. الأداء الاجتماعي: يعتبر الأداء في هذا المعيار بلورة لمجموعة من الأهداف بما فيها الأداء الاجتماعي، فالأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيود أو شروط فرضها عليها أفراد المؤسسة أولا وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا، وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية، كما يقول أحد الباحثين "الاجتماع مشروط بالاقتصاد" وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقيق الأداء الاجتماعي.
3. الأداء التكنولوجي: يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تحدد أهدافا تكنولوجية أثناء عملية التخطيط كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا استراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.
4. الأداء السياسي: يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية، ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى ومن أمثلة ذلك تمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم أو مناصب سامية لاستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة².

¹ - نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم تجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص: 74.

² - حنان صالح، مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص: محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم تجارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015/2016، ص: 39.

المطلب الثاني: أبعاد ومكونات الأداء

يعتبر مفهوم الأداء بمفهومه الواسع والشامل وبمختلف أنواعه، حيث يتم فيه الأخذ بعين الاعتبار كل من الأبعاد والمكونات التي يتركز عليها من جميع جوانبه المختلفة في المؤسسة، ويتمحور هذا المطلب على دراسة أبعاد ومكونات الأداء في المؤسسة.

الفرع الأول: أبعاد الأداء

وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

أولاً: البعد التنظيمي للأداء

يقصد بالأداء التنظيمي الطرق والكيفيات التي تعتمدها المؤسسة في المجال التنظيمي بغية تحقيق أهدافها، ومن ثم يكون لدى مسيري المؤسسة معايير يتم على أساسها قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة وأثرها على الأداء، مع الإشارة إلى هذا القياس يتعلق مباشرة بالهيكلية التنظيمية وليس بالنتائج المتوقعة ذات الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية، وهذا يعني أنه بإمكان المؤسسة أن تصل إلى مستوى فعالية أخرى ناتجة عن المعايير الاجتماعية والاقتصادية يختلف عن ذلك المتعلق بالفعالية التنظيمية. وعليه نستنتج مما سبق، أن هذه المعايير المعتمدة في قياس الفعالية التنظيمية تلعب دوراً هاماً في تقويم الأداء، حيث تتيح للمؤسسة إدراك الصعوبات التنظيمية في الوقت الملائم من خلال مظاهرها الأولى، قبل أن يتم إدراكها من خلال تأثيراتها الاقتصادية¹.

ثانياً: البعد الاجتماعي للأداء

يشير البعد الاجتماعي للأداء إلى مدى تحقيق الرضا عند أفراد المؤسسة على اختلاف مستوياتهم، لأن مستوى رضا العاملين يعتبر مؤشراً على ولاء الأفراد لمؤسستهم، وتتجلى أهمية ودور هذا الجانب في كون أن الأداء الكلي للمؤسسة قد يتأثر سلباً على المدى البعيد إذا اقتصرَت المؤسسة على تحقيق الجانب الاقتصادي، وأهملت الجانب الاجتماعي لمواردها الاجتماعية، فكما هو معروف في أدبيات التسيير في المؤسسة ترتبط بمدى تلازم الفعالية الاقتصادية مع الفعالية الاجتماعية؛ لذا ينصح بإعطاء أهمية معتبرة للمناخ الاجتماعي السائد داخل المؤسسة، أي لكل ما له صلة بطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة (صراعات، أزمات،... الخ)².

¹ - الداوي الشيخ، "تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء"، مجلة الباحث، دورية محكمة نصف سنوية صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد السابع، 2010/2009، ص: 219.

² - نفس المرجع السابق، ص: 219.

ثالثا: البعد الاقتصادي

والذي بواسطته تشبع المؤسسة رغبات المساهمين والزبائن والموردين وتكتسب ثقتهم. ويقاس هذا الأداء بالاستعانة بالقوائم المالية¹.

رابعا: البعد البيئي: هو الذي يركز على المساهمة الفاعلة للمؤسسة في تنمية وتطوير بيئتها.

الفرع الثاني: مكونات الأداء

تتمثل مكونات الأداء في المؤسسة من العناصر الخمسة التالية:

أولا: كمية العمل.

يعبر عن مقدار الطاقة العقلية والنفسية والجسمية التي يبذلها الفرد في العمل خلال فترة زمنية محددة، تعبر المقاييس التي تقيس سرعة الأداء أو الكمية خلال فترة زمنية محددة عن البعد الكمي للطاقة المبذولة.

ثانيا: نوعية العمل

تعني مستوى الدقة، الجودة، وما مدى مطابقتها (الجهد المبذول للمواصفات) ففي بعض أنواع الأعمال قد لا يهم كثيرا سرعة الأداء التي تعبر عن نوعية وجودة الجهد المبذول، والكثير من المقاييس التي تقيس درجة مطابقة الإنتاج للمواصفات والتي تقيس درجة الإبداع والابتكار في الأداء.

ثالثا: نمط انجاز العمل

يقصد به الطريقة التي يؤدي بها الفرد عمله وقياسه ببعض الحركات والوسائل والطرق التي قام بها في أداءه لعمله فعلى أساس نمط الانجاز يمكن قياس الترتيب الذي يمارسه الفرد في أداء حركات أو أنشطة معينة ومزيج هذه الحركات أو الأنشطة إذا كان العمل جسماني بالدرجة الأولى.

رابعا: المثابرة والثوق

وتشتمل على الجدية والتفاني في العمل وقدرة الموظف على تحمل مسؤولية العمل وانجاز الأعمال في أوقاتها المحددة، ومدى حاجة هذا الموظف للإرشاد والتوجيه من قبل المشرفين².

¹ - مومن شرف الدين، دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: الإدارة الاستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم تجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص-ص: 51-52.

² - محمد السعيد أنور سلطان، السلوك التنظيمي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2003، ص: 219.

خامسا: المعرفة بمتطلبات الوظيفة:

وتشمل المعارف العامة، والمهارات الفنية، والمهنية والخلفية العامة عن الوظيفة والمجالات المرتبطة بها¹.

المطلب الثالث: محددات والعوامل المؤثرة في الأداء

يتحدد الأداء في المؤسسة من خلال قيامها بالأنشطة والمهام المختلفة التي تتكون منها الوظائف الأساسية وتقييمها، من شأنها أن تؤثر على هذا الأداء سلبيا أو ايجابيا، وفق محددات كثيرة منها على سبيل المثال: الجهد والقدرات والإدراك المهمة أو الدور، بالإضافة إلى الوظيفة أي متطلبات العمل والموقف أي بيئة التنظيم الداخلية، ولا يخلو الأداء في المؤسسة من بعض العوامل المؤثرة عليه مثل: العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، وفي هذا السياق سنحاول التطرق إليها بشكل من التفصيل.

الفرع الأول: محددات الأداء

هناك عدة محددات للأداء في المؤسسة يمكن لمتخذ القرار الاعتماد عليها، نذكر منها:

إن الهدف الأساسي لأي منظمة هو زيادة إنتاجها وتطويره، وهذا لا يتحقق إلا بالأداء الأفضل والأمثل للمستخدمين، فهناك من يرى أن الأداء الوظيفي هو الأثر الصافي لجهود الأفراد التي تبدأ بالقدرات وإدراك الدور والمهام. فالأداء هو نتاج العلاقة المتداخلة بين كل من²:

أولاً: الجهد: وهو كمية الطاقة والجهد الذي يبذله المستخدم لأداء عمله، وتكون هذه الطاقة ناتجة عن دوافع تؤثر في المستخدم ليبذل جهدا محددًا، فالدافعية هي القوة التي تحرك وتثير المستخدم كي يؤدي العمل، أي قوة الحماس والرغبة للقيام بمهام العمل، وهذه القوة تنعكس في درجة الذي يبذله ومثابرته واستمراره في الأداء.

ثانيا: القدرات: تعني الخصائص الشخصية المستخدمة لأداء الوظيفة.

ثالثا: الإدراك: هو عملية ذهنية تقوم بالانتقاء والتنظيم وتعديل أو تغيير وتفسير المعلومات التي تأتي عن طريق الحواس وذلك حسب الانطباعات والمعايير.

¹ - أسعد أحمد محمد عكاشة، أثر الثقافة التنظيمية على مستوى الأداء الوظيفي، مذكرة مقدمة ليل شهادة الماجستير، تخصص: إدارة أعمال، كلية التجارة، قسم: إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008، ص: 34.

² - - سليمة تي وآخرون، دور التكلفة المستهدفة في تقييم الأداء دراسة حالة مؤسسة الرواد للصناعة والخدمات، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2018/2017، ص: 43.

رابعاً: الوظيفة: وهو كل ما يتعلق بالمسؤوليات والواجبات التي تحتويها الوظيفة، وما ينتظر من الموظف من إضافات في هذه الوظيفة تبعاً لقدراته وإمكانياته العلمية والجسمية، بالإضافة إلى ما تتوفر في الوظيفة من أدوات ومعدات وطرق وأساليب تستخدمها في عملياتها الإنتاجية.

خامساً: البيئة التنظيمية الداخلية: وهي كل ما يتوفر في المنظمة من تنظيمات تسهل وتنظم العملية الإنتاجية في المنظمة من آلات وطرق التنظيم الإداري من طرق القيادة ونظم التحفيز والردع وأيضا نظم الاتصال الداخلي.

سادساً: المحيط الخارجي: المحيط الخارجي للمنظمة له تأثير على أداء العامل مثل الرواتب التي تدفع في المؤسسات الأخرى، وأيضا مكانة المؤسسة وسمعتها وقدرتها على المنافسة ومواجهة التحديات، وهذه العناصر تؤثر على أداء العامل.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء

هناك العديد من العوامل المؤثرة في أداء المؤسسة، قد يكون البعض منها داخل المؤسسة والبعض الآخر يكون خارجها.

أولاً: العوامل الداخلية

تتمثل العوامل الداخلية في مختلف المتغيرات الناتجة عن تفاعل عناصر المؤسسة الداخلية والتي تؤثر على أدائها، ويمكن للمسير أن يتحكم فيها ويحدث فيها تغيرات تسمح بزيادة آثارها الإيجابية أو التقليل من آثارها السلبية، تتميز هذه العوامل بكثرتها وبالتالي صعوبة حصرها، التداخل فيما بينها، التفاوت من حيث درجة تأثيرها والتحكم فيها، ونتيجة لذلك تم تجميعها في مجموعتين رئيسيتين هما¹:

1- العوامل التقنية:

- نوع التكنولوجيا؛
- نسبة الاعتماد على الآلات مقارنة بعدد العمال؛
- الموقع الجغرافي للمؤسسة وتصميمها للمؤسسة من حيث المخازن، الورشات، التجهيزات والآلات؛
- نوعية المنتج، شكله، الغلاف؛

¹ - بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم تسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013، ص-ص: 52-53.

- مدى توافق منتجات المؤسسة مع رغبات المستهلكين؛

- التناسب بين طاقتي الإنتاج والتخزين في المؤسسة؛

- نوعية المواد المستعملة في عملية الإنتاج.

2- العوامل البشرية:

- التركيبة البشرية من حيث السن والجنس؛

- مستوى تأهيل أفراد المؤسسة ومدى التوافق بين مؤهلات العمال والمناصب التي يشغلونها

والتكنولوجيا المستخدمة؛

- أنظمة المكافآت والحوافز؛

- العلاقة بين العمال والإدارة؛

- نوعية المعلومات.

ويبقى مجال العوامل المفسرة للأداء واسعا جدا ولا يمكن تحديده وضبطه، غير أن الدراسات بينت أن

أهم العوامل التي تحقق الأداء المرتفع تأتي من المؤسسة نفسها قبل محيطها (مواردها).

ثانيا: العوامل الخارجية:

تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء، في مجمل العوامل التي يكون مصدرها من المحيط الخارجي

للمؤسسة وبالتالي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها وإنما ينبغي عليها مسايرتها ومحاولة التأقلم معها،

ومن بين هذه العوامل ما يلي¹:

1- العوامل الاقتصادية: تشكل هذه الأخيرة أكثر العوامل تأثيرا على المؤسسة الاقتصادية

وخاصة الصناعية منها نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة من جهة ومن جهة ثانية لكون المحيط

الاقتصادي هو المصدر لمختلف موارد المؤسسة والمستقبل لمختلف منتجاتها وتنعكس آثار

هذه العوامل على أداء المؤسسة في المدى القصير (كالموارد، الطاقة، المنافسة) كما لها آثارها

على المدى الطويل.

2- العوامل الاجتماعية: لا تقل هذه الأخيرة أهمية من سابقتها، نظرا لان البعد الاجتماعي

في محيط المؤسسة ومساهمته في كثير من الأحيان في التأثير على العوامل الأخرى وتتضمن

العوامل الاجتماعية والثقافية نماذج الحياة والقيم الأخلاقية والتيارات الفكرية للمجتمع

¹ - محمد بوهالي، مرجع سابق، ص- ص: 106-107.

الذي توجد فيه المؤسسة، وقد تقف هذه العوامل في كثير من الأحيان عائقا أمام تحسين أداء المؤسسة.

وباعتبار المؤسسة نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالمحيط فإن العوامل الاجتماعية كالعادات والتقاليد والقيم لها دور كبير في أداء المؤسسة، فإذا تقبل المجتمع منتجات المؤسسة فهذا قد يؤدي وباحتمال كبير إلى تحسن في أداء المؤسسة.

3- العوامل السياسية والقانونية: تتضمن على سبيل المثال السياسة الداخلية والخارجية

للدولة، القوانين المنظمة للمؤسسات والأسواق، الاستقرار السياسي والأمني للبلاد، ولهذه التغيرات أثرها على الأداء قد يكون إيجابيا وبالتالي يشكل فرصة لتحسين الأداء أو سلبيا يمثل خطرا يجب التخفيف من حدته.

كما أن لقوانين الاستثمار والضرائب آثار بالغة على أداء المؤسسة عموما وعلى الأداء المالي خصوصا، فكما كانت هناك تحفيزات في مجال الاستثمار وإعفاءات ولو مؤقتة في قانون الضرائب سيترجم لا محالة على تحسن الأداء المالي للمؤسسة ومن ثم الأداء الكلي للمؤسسة.

4- العوامل التكنولوجية: تتمثل في المعارف العلمية، البحث العلمي، براءات الاختراع،

الإبداع والابتكار، وتساهم هذه العوامل إلى حد بعيد في تخفيض التكاليف، جودة المنتجات وبالتالي مستويات الأداء، ولتحسين هذا الأخير على المسيرين أن يشجعوا أعمال البحث والتطوير والتي تنعكس إيجابا على أنشطة المؤسسة وبالتالي على أداءها.

المبحث الثاني: مدخل حول الأداء المالي.

يعد الأداء المالي شموليا وهاما وضروريا لأي شركة وهذا يعكس مدى نجاحها أو فشلها أي هذا الارتباط بالجانب المالي، الذي يعتبر من أكثر الجوانب الحساسة داخل الشركة.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي.

لقد اجمع معظم الباحثين على أن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي، والتي تعرف على أنها من الأساليب التي يمكن استخدامها من أجل تحديد قوة المؤسسة أو ضعفها، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع، ومعرفة نواحي الاختلاف بينهما و يؤدي الأداء المالي الجيد إلى تعظيم قيمة المؤسسة من خلال قيامها بالتشخيص الإيجابي والسلي لأدائها المالي¹.

ويمثل أيضا المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن الأداء المؤسسات حيث أنها الداعم الأساسي لأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة. ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تلبي احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم².

ويعرف أيضا على أنه "مدى قدرة المؤسسات على استغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في استخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة"³

ويعرف الأداء المالي كذلك علة أنه "تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجاملة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج والجداول اللاحقة ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلة هذا الاساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح"⁴.

¹ - فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان، ادارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن، ص: 222.

² - محمد محمود الخطيب، مرجع السابق، ص: 45.

³ - بشه عبد المجيد، وآخرون، أثر جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي في مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية- استبيان- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شهيد حمه لخضر الوادي، سنة 2016/2017، ص: 65.

⁴ - علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، لأردن، ص: 68.

ومما سبق نستخلص أن الأداء المالي هو " تشخيص لوضع المؤسسة لمعرفة مدى استغلالها لمواردها المتاحة، واكتشاف الثغرات وتداركها ويتم ذلك باستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف المسطرة ومقارنتها بما حقق فعلا".

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي.

الفرع الأول: أهمية الأداء المالي.

تتمثل أهمية الأداء المالي في تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي التقارير المالية، والذين لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي، من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة، وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا خاصة عند متابعة أعمال المؤسسات ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وتوجيهه نحو الاتجاه الصحيح، واستخلاص المعوقات واقتراح إجراءات تصحيحية وترشيد قرارات الاستثمارات حسب الأهداف العامة للمؤسسة، للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

وبالتالي فإن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين ما يلي¹:

- يستطيع المستثمر متابعة نشاط الشركة وطبيعته، ومتابعة الظروف الاقتصادية والمالية، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ومديونية...
- يمكن المستثمر بالقيام بعملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم.

والدور الأساسي للأداء المالي هو توفير معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

ويمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية²:

- تقييم ربحية المؤسسة؛
- تقييم سيولة المؤسسة؛
- تقييم تطور المؤسسة؛
- تقييم مديونية المؤسسة؛

¹ - محمد محمود الخطيب، مرجع السابق، ص: 46.

² - زيدي البشير، فاعلية تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي، مداخل ضمن فاعليات الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة الأداء في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، يومي 07-08 ديسمبر 2014، ص: 10.

- تقييم تطور توزيعات المؤسسة؛

- تقييم تطور حجم المؤسسة.

الفرع الثاني: أهداف الأداء المالي.

يمكن حصر إلى أهداف الأداء المالي في المؤسسة من العناصر التالية¹:

أولاً: السيولة وتوازن الهيكل المالي

تقيس السيولة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، أي قدرتها على تحويل الأصول المتداولة إلى أموال متاحة بسرعة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات، ويقيس هذا المتغير قدرة أصول المؤسسة المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة.

أما توازن الهيكل المالي للمؤسسة فيعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة والأصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل، وذلك من أجل ضمان حقوق المقرضين وعدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي، وبصفة عامة عدم قدرة المؤسسة على توفير السيولة الكافية يؤدي إلى الأضرار بثلاث مصالح هي: المؤسسة، أصحاب الحقوق و عملاء المؤسسة.

ثانياً: التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي هدفاً مالياً تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس الاستقرار المالي للمؤسسة، وهو يمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية.²

ثالثاً: الربحية والمردودية

فتمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفاعلية إدارة المؤسسة في توليد الأرباح، وهي بذلك تعبر عن العلاقة التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية

¹ - بلال شيخي وآخرون، مراقبة الأداء المالي لشركات المساهمة من خلال تطبيق قواعد الحكومة على الأنظمة المالية والمحاسبية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الخامس حول دور الحكومة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي يومي: 07-08 ديسمبر 2014، ص4.

² - عادل عشي، أداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: للقياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2000/2001، ص: 23 .

وتهدف المؤسسة من قياس الربحية إلى تقدير قدرة المشروع على الكسب ومدى كفايته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه.¹

رابعاً: إنشاء القيمة:

إنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حالياً، و المردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية.²

المطلب الثالث: مراحل الاداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول: مراحل الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بعدة مراحل أهمها ما يلي :

أولاً: وجود أهداف محددة مسبقاً

من المؤكد أن عملية تقييم الأداء المالي لا يكون إلا إذا وجدت أهداف محددة مسبقاً، وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط أو قرار حاكم، فاللوائح المالية وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط، وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية، أهداف محددة مسبقاً يتم على أساسها عملية تقييم الأداء في المؤسسة.³

ثانياً: الحصول على البيانات والمعلومات الإحصائية

وذلك من خلال القوائم المالية المتمثلة في الميزانية، جدول حساب النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة والملاحق المرفقة بالتقارير المالية، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات المتعلقة بأنشطة الشركات المشابهة.⁴

¹ - بشه عبد المجيد وآخرون، مرجع سابق، ص:46.

² - بلال شبيخي وآخرون، مرجع السابق، ص:5.

³ - محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2017، ص: 216..

⁴ - بلال شبيخي وآخرون، مرجع أعلاه، ص:5.

ثالثا: قياس الأداء الفعلي

يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات و معلومات، ويجب توفر عاملين مدبرين للقيام بهذه الأعمال، مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسبا، لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير، واتخاذ القرارات الخاصة بها.

رابعا: اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات

وذلك يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط، لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، كما يساعدان أيضا على تحديد التصحيح المطلوب بوضوح.

خامسا: مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير وتحديد الانحرافات

يتم مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية وجعلها قادرة على مواجهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها. ويجب أن تركز الرقابة على الانحرافات الهامة، وكلما كانت الرقابة محكمة على النظم المالية و المحاسبية، كلما كان كشف الانحرافات أسرع.

سادسا: تحليل ودراسة البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط

حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.¹

¹ - محمد البشير بن عمر، مرجع السابق، ص: 216.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي.

تسعى أي مؤسسة إلى تحقيق أهدافها، ويعتبر الأداء المالي الطريقة لتحقيق هذه الأهداف، وتوجد عدة عوامل تؤثر فيه، تنقسم إلى عوامل داخلية وخارجية.

أولاً: العوامل الداخلية المؤثرة في أداء المالي.

تواجه المؤسسة مجموعة من عوامل الداخلية التي تؤثر على أدائها المالي و ربحيتها وهذه العوامل يمكن لإدارة المؤسسة أن تتحكم فيها والسيطرة عليها بشكل الذي يساعد على تعظيم العائد المتوقع، وتقليل التكاليف والمصروفات، وأهم هذه العوامل¹:

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال؛
- الرقابة على تكاليف؛
- الرقابة على كفاءة استخدام أموال المتاحة؛
- إدارة السيولة؛
- المؤشرات الخاصة بربحية.

ثانياً: العوامل الخارجية المؤثرة في أداء المالي.

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي و ربحيتها ويصعب على إدارة المؤسسة التي تحكم وتسيطر على هذه التغيرات، وأهم هذه التغيرات هي²:

- المنافسة المؤسسات الأخرى العاملة في نوع النشاط؛
- القوانين والقواعد والسياسات الجمركية والضريبة التي تطبق على المؤسسات؛
- الحالة الاقتصادية والسياسات المالية بالدولة؛
- مسايرة التطور التكنولوجي.

¹ - شاذري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع مالية مؤسسة، جامعة بومرداس، 2008/2009، ص: 133.

² - أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، كتب عربية، ص: 155.

المطلب الرابع: معايير ومؤشرات الأداء المالي.

هناك العديد من المعايير التي تعبر على مستوى الأداء المالي في المؤسسة إما إيجابيا أو سلبيا، حيث تعتمد هذه الأخيرة على مؤشرات مالية كثيرة تدخل في عملية تقييم أدائها، وهذا من أجل الحكم على الوضعية المالية لها، وبالتالي فإن أي مؤسسة لا تخلو من العوامل المؤثرة على أدائها وخاصة من الناحية التقييمية.

الفرع الأول: معايير الأداء المالي.

تتمثل معايير الأداء المالي في العناصر التالية¹:

أولا: المعايير الصناعية

وهي عبارة عن معايير موضوعة على ضوء الظروف الطبيعية الجيدة والمقبولة لنشاط المؤسسة، وقد تكون هذه المعايير ضمن الصناعة الواحدة محليا أو إقليميا أو دوليا، حيث تعبر من خلال مقارنتها مع ما تحقق فيها لأداء المالي المقبول للمؤسسة سواء كان محليا أو إقليميا أو دوليا، وهذا من أجل وضع معايير محددة ومؤشرات واضحة.

ثانيا: المعايير التاريخية.

تحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة المالية و الاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.

ثالثا: المعايير القطاعية.

يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير المالية في الرقابة على الأداء، وهي معايير تمثل متوسط أداء القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، خاصة وأن المؤسسات تتشابه في العديد من الصفات والخصائص.

رابعا: المعايير المستهدفة.

هي نسب تستهدف إدارة المؤسسة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط)، وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة من تلك المستهدفة تبرز الانحرافات، وبالتالي تأخذ الاجراءات التصحيحية اللازمة.

¹ - كمال ديدة، الهاشمي كمرشو، دور نظام المعلومات في تقييم الأداء للمؤسسات الاقتصادية، مداخلية مقدمة في ملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير الدولية ومعايير المحاسبة الاسلامية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي يومي: 08/07 ديسمبر 2014، ص:12.

خامسا: المعايير المطلقة.

وتأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات، تقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة.

الفرع الثاني: مؤشرات الأداء المالي.

إن المؤشرات التي سيتم التطرق إليها في هذا الفرع هي مؤشرات كمية تسهيل عملية حسابها، وهي في مجملها مؤشرات مالية أو نقدية وهذا يعود إلى طبيعة المعلومات عليها في تقييم الأداء المالي وهي¹:

" أولا: التوازن المالي.

يتم دراسة التوازن المالي من مناهجين أساسيين في المؤسسة هما:

1. الدراسة التحليلية الساكنة

إن حساب مختلف المؤشرات التي تدرس التوازن المالي انطلاقا من الميزانية المحاسبية لا يمكن إعطاء تفسيرات دقيقة ووافية، لأن الميزانية المحاسبية لا تعطي أو تعكس الحالة المالية والفعالية للمؤسسة، ومن أجل تخطي هذا الإشكال لابد من اللجوء إلى مصدر آخر للمعلومات المالية وهو الميزانية المالية التي يتم إعدادها انطلاقا من الميزانية المحاسبية وبعض المعلومات الملحقه التي تخص عناصر الميزانية المحاسبية.

2. الدراسة الديناميكية للتوازن المالي

إن الميزانية المالية ورأس المال العامل والاحتياج منه والخزينة هي مؤشرات لتحليل ساكن، أي أنها تقدم صورة عن المؤسسة في لحظة معينة وليست عن فترة معينة، فتقييم التوازن انطلاقا من هذه المؤشرات هو تقييم ساكن غير كافي، بل لابد على المقيم أن يدرس التوازن دراسة ديناميكية، أي يبحث عن ما تم خلال فترة زمنية معينة والأسباب المؤدية إلى ذلك، ومن الأدوات المالية المفيدة لدراسة التوازن المالي للمؤسسة دراسة حركية، نجد ما يسمى بجدول التمويل أو ما يسميه البعض بجدول الموارد والاستخدامات أو جدول التدفقات.

ثانيا: تحليل النسب المالية.

يهدف هذا التحليل إلى قياس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة لها، وذلك من خلال الاعتماد على تحليل النسب المالية التي يتم بموجبها

¹ - محمد البشير بن عمر، مرجع السابق، ص-ص: 220-226، بتصرف.

التعرف على الواقع الحقيقي لمختلف أوجه النشاط في المؤسسة والنتائج المتوصل إليها، ومن المعروف أن هذه النسب كثيرة وعديدة، حيث تضع المحللين والمسيرين الماليين أمام الأمر الواقع في كيفية التعامل معها ومع الظروف الحالية في ظل التغيرات الحاصلة في العالم من الأزمات والانهيئات العديدة لبعض المؤسسات.

ثالثاً: تحليل المردوديات.

تعرف المردودية بصفة عامة على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها، حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية وهي متمثلة في مردوديتين الاقتصادية والمالية".

المبحث الثالث: ماهية تقييم الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي.

يعرف الأداء المالي "بمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث تركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر على أداء الشركات حيث أنه الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم".¹

يعرف عملية التقييم الأداء المالي على أنه تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحددة إدارة الشركة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً.²

ويعرف أيضاً "بأنه عملية مقارنة بين الانجازات الفعلية والأهداف المخططة أو المعيارية ومن ثم حصر الانحرافات الكمية والنوعية بينهما إن وجدت وبالتالي العمل على تعزيز الانحرافات الإيجابية ومعالجة الانحرافات السلبية".³

ومما سبق يمكن أن نستنتج بأن مفهوم تقييم الأداء المالي هو قياس أداء شركة من جانب المالي، ومدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفاعلية وتقييم إدارة الموارد.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي.

الفرع الأول: أهمية تقييم الاداء المالي

تتمثل أهمية تقييم الاداء المالي في⁴:

- الكشف عن مدى تحقيق قدرة الشركة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافحة عوامل الإنتاج؛
- توفير للإدارة مختلف المعلومات المالية، التي من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، سواء كانت قرارات استثمارية، أو تطويرية، أو متعلقة بتغيير السياسات؛

¹ - محمد محمود الخطيب، مرجع سابق ص48.

² - دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة المالية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة ورقلة، 2006، ص: 41.

³ - نبيل بن علي وآخرون، دور جودة القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة شركة الرواد للصناعة والخدمات - الوادي - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة، جامعة الشهيد حمي لخضر الوادي، 2016/2017، ص: 18.

⁴ - نبيل بن علي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 18.

- يوفر تقييم الأداء المالي للمؤسسة مقياس لمدى نجاح الشركة خلال سعيها لمواصلة نشاطها وتحقيق أهدافها وذلك أن النجاح مقياس يجتمع بين الفاعلية والكفاءة؛
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة وهذا بدوره يدفع إلى تحسين مستوى أدائها؛
- يؤدي إلى الكشف عن العناصر ذات الكفاءة تحديد العناصر ذات الاحتياج من أجل النهوض بأدائها.

الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي.

- من أهم الأهداف المرجوة من تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ما يلي¹:
- الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خططها الإنتاجية؛
 - الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلاقيها مستقبلا؛
 - تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق المنافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة؛
 - الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر وبتكاليف أقل وبنوعية أفضل؛
 - تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء لكل مشروع وصولا للتقييم الشامل؛
 - تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة بعيدا عن المزاجية والتقدير غير الواقعية.

¹ - سعداني إيمان ومغراوي خديجة، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية، دراسة مقارنة بين شركتي التأمين CAAR و CIAR، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماستر، تخصص: علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة يحي فارس بالمدينة، 2015/2014، ص: 74.

المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي.

وتتمثل مراحل تقييم الاداء المالي في:¹

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية، حيث أن خطوات الأداء المالي، إعداد الموازنات، والقوائم المالية، والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات، خلال فترة زمنية معينة؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي، مثل نسب الربحية والسيولة، والنشاط، والرفع المالي، والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية، التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- وضع التوصيات الملائمة، معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي، من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على شركات، للتعامل معها ومعالجتها؛
- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج، يتم معرفة الانحرافات، والفروقات، ومواطن الضعف، والقوة بالأداء المالي فعلي.

المطلب الرابع: مقومات تقييم الأداء المالي.

إن لعملية تقييم الأداء المالي عدة مقومات أهمها:²

الفرع الأول: الإدارة الاستراتيجية:

هي إطار عام مرشد للتفكير والتصرف، تتخذها الإدارة العليا، يكون مستمدا من الأهداف العليا للشركة، ليصبح وسيلة تلك الأهداف، وموجهها للقرارات المصيرية المستقبلية التي تتخذها تلك الإدارة في تعبئة مواردها، وحول التطور المستمر لموقفها التنافسي، وهي أيضا بمثابة خطة بعيدة المدى تركز على تحليل وضع الشركة من حيث طبيعة العمل والموقف التنافسي والموقع بالسوق وتحديد أهدافها المستقبلية.

الفرع ثاني: الشفافية

وهي البيئة التي تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف، والقرارات، والأعمال الحالية، متاحة ومنظورة، ومفهومة، وبشكل أكثر تحديدا، وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتعلقة بالاجتماع معلومة، وذلك من

¹ - سعد قديري وآخرون، انعكاس حوكمة الشركات على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية (شركة سونلغاز- الوادي)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة شهيد حمه لخضر، 2017/2018، ص: 33.

² - نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بو علي، شلف، 2017، ص: 74.

خلال النشر في وقت المناسب، والانفتاح لكل الأطراف ذوي العلاقة، وتعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث، وأن يتصف المقيم، أو المحلل، بالعدل، وأن يتحلى عند قيامه بعمله، بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة والاستقامة في أدائه لواجباته، وأن يتجرد من مصالح الشخصية، وألا يخضع حكمه لآراء الآخرين، وألا يقوم عن علم بتقديم المعلومات على غير حقيقتها، كما ينبغي على المقيم أن لا يضع نفسه في مواقف تؤثر على حياده أو يجعله تحت تأثير الغير، مما يهدد موضوع عمله.

الفرع ثالث: إقرار مبدأ المساءلة الفعالة:

وتعني إمكانية تقييم وتقدير أعمال الإدارة التنفيذية، والتأكد من قيامها بتنفيذ المهمات، التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل بقية الموظفين بالمؤسسة، وذلك بتقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال، ومدى نجاعتهم في تنفيذها.

الفرع رابع: وجود النظم المحاسبية:

النظام المحاسبي هو عبارة عن المجموعة من العناصر المادية، والمعنوية، المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي، وتنظيم وإنجاز الدورة المحاسبية الكاملة، وهو نظام يهتم بكافة أعمال جمع، وتسجيل، وتصنيف، وترتيب، ومعالجة، وتخزين، وتوصيل المعلومات القيمة في شكل قوائم مالية، إلى أصحاب المصالح، بغية اتخاذ القرارات المناسبة، حول الأحداث الاقتصادية في الماضي، والحاضر، والمستقبل، الى الأطراف المستفيدة منها، من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار¹.

¹ - نبيل قبلي، مرجع سابق، ص: 74.

المبحث الرابع: دور النسب المالية في تحسين الأداء المالي

تتعدد أدوار النسب المالية في تحسين الأداء المالي، وعلى ضوء دراستنا يمكن حصرها في:

المطلب الأول: قياس الأداء المالي عن طريق النسب المالية

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية، من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية، حيث يسمح استعمال النسب المالية، في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة، ودراسة بعض العناصر المتعلقة بالمركز المالي، والمركز النقدي والأداء، وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل؛ إن أهمية الاعتماد على النسب في عملية التحليل المالي، تسمح للمسؤول المالي، بمتابعة تطور المؤسسة، وإعطاء صورة واقعية عن وضعيتها المالية بالنسبة للمعنيين (المساهمين، المؤسسات المصرفية، الزبائن، الموردون ... الخ).

المطلب الثاني: أهمية أسلوب النسب المالية في تقييم الأداء المالي

يُنظر إلى التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات التي تكون أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار وتشكل النسب المالية الجانب الهام في عملية التحليل، " والتحليل المالي أسلوب في غاية الأهمية ويتصف بدقة كبيرة عند استخدامه في تقييم الأداء، بل أن ممارسته تعد وسيلة مهمة لتقييم الأداء وبالذات الأداء المالي في المؤسسة، بحيث أننا سبق وأن لاحظنا أن التحليل المالي يعمل على تقديم الحكم السليم على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة البيانات المتوفرة في القوائم المالية، هذه الأخيرة التي تعبر على مختلف العمليات التي تمت في المؤسسة، فهي تعكس الآثار المتجمعة والمتراكمة لأنشطة المؤسسة خلال فترة زمنية، إذن فتحليل هذه البيانات يقود إلى تقييم جوانب القوة و تحديد مناطق الضعف في المؤسسة وهي الأطر الخاصة بتقييم الأداء المالي.

كما أن أسلوب النسب المالية مهم لعملية تقييم الأداء المالي كما تظهره النقاط التالية:

"عزف البعض تحليل النسب بصورة عامة بأنه عملية استخدام المقاييس الكمية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، بينما عرفه آخرون بأنه أسلوب لتحليل العلاقات بين القوائم المالية و عليه يمكن القول بأن تحليل النسب يشير إلى عملية استخدام المقاييس الكمية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة ، و ذلك من خلال إيجاد العلاقات بين بنود قوائمها المالية."

يعتمد على أسلوب النسب " في تحديد أداء نشاط أو عنصر معين، عن طريق إيجاد العلاقة بين متغيرين أو أكثر، مما ينتج عنه أرقاماً معينة تأخذ شكل نسبة أو معدل معين والهدف من تحليل النسب هو التعرف على القوى الداخلية للمؤسسة في إنجاز أنشطتها المختلفة وكذلك للمقارنة على مستوى الصناعة، وهي في العموم مؤشرات متعلقة بمختلف العمليات تساعد في تقوية عملية التقييم والتعرف على مدى انعكاسها على جوانب القوة والضعف في المؤسسة ."

3- يمنح أسلوب النسب مرونة كافية للمهتم بتقييم الأداء المالي للمؤسسة في أن يختار النسب التي تناسب وجهة نظره ويعتبرها كمعايير للقياس.

4- يفتح أسلوب النسب المجال لتوظيف خبرة وكفاءة المحلل المالي في تفسير المؤشرات التي يشككه كما أنه يسهل التعامل مع هذا الأسلوب رياضياً وإحصائياً، إضافة إلى إمكانية التحليل بالنسب لأغراض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.

5- تعتبر "النسب المالية مؤشرات مالية يمكن استخدامها بواسطة متخذي القرار، والتي تعينهم في الحكم على أداء المؤسسات وتوقع الأداء في المستقبل، مع العلم بأن الأهم من حساب هذه النسب هو تفسير وتعليل هذه النسب، إضافة إلى ذلك فإن تقييم النسب المالية إنما يسمح للمحلل المالي (والذي اعتبرناه القائم بتقييم الأداء .المالي)بتحديد أي من أجزاء النشاط يحتاج إلى مزيد من التحليل".

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا في هذا الفصل يمكن القول بأن الأداء هو عبارة عن الإجراءات والأنشطة والمهام التي تمارسها المؤسسة بغرض تحقيق أهداف محددة خلال فترة زمنية، بحيث تلعب النسب المالية دورا هاما في تطوير وتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة وأدائها المالي بصفة خاصة، وذلك من خلال تقييم الأداء المالي الذي يكشف نقاط القوة والضعف وتعبيرها عن الواقع الفعلي للمؤسسة وهو ما يسمح باتخاذ القرارات المناسبة مما يسمح لها بتحسين أدائها المالي والوصول إلى أهدافها المرجوة.

الفصل الثالث

دراسة حالة: شركة سرحبال ذ.م.م

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصلين السابقين إلى الأسس النظرية للنسب المالية والأداء المالي من خلال عرض أنواع النسب المالية الأكثر استخداما وشيوعا في تقييم أداء المؤسسة.

سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، وقد وقع اختيارنا على مؤسسة سرمبال والتطورات التي مرت بها، باعتبارها مؤسسة ذ م م محاولين التعرف على حقيقة الوضع المالي لها وذلك باستخدام مؤشرات النسب المالية المستنتجة من الميزانية وجدول حسابات النتائج لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الدراسة النظرية حول مؤسسة سرمبال ذ.م.م.

المبحث الثاني: تحسين الأداء المالي لشركة سرمبال ذ.م.م باستخدام النسب المالية.

المبحث الأول: تعريف بالمؤسسة

سنتطرق في هذا البحث إلى لمحة تاريخية وجيزة عن الشركة نبين فيها كيفية نشأتها والتطورات التي شهدتها بالإضافة إلى دراسة تحليلية للنشاط الذي تمارسه، ودراسة هيكلتها التنظيمي الأخير ذكر الأهداف المستقبلية التي تصبو إدارة الشركة إلى تحقيقها.

المطلب الاول: لمحة عامة حولة الشركة

ومن الناحية العامة سوف نتطرق إلى نشأة الشركة وموقعها ومحتواها وكذلك التركيب الصناعي والمواد المستعملة وصولاً إلى الإنتاج.

الفرع الأول: نشأة الشركة وموقعها ومحتواها.

أولاً: نشأة الشركة

بدأت فكرة إنجاز شركة CEREM-BELLE سنة 1987، حيث كان الانطلاق الفعلي للإنجاز في سبتمبر 1989 وذلك من طرف شركة اسبانية وألمانية التي كلفتها بتركيب المصنع (-CERAM-BELLE وقد تم الانتهاء من هذا المشروع، وبداية الإنتاج في فيفري 1991، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة رأس مالها يقدر بـ 45,000,000.00 دج، ونشاطها الرئيسي صناعة المربعات الخزفية.

ثانياً: موقعها ومحتواها

تقع شركة CERAM-BELLE لإنتاج المربعات الخزفية في غمرة دائرة قمار ولاية الوادي، أما محتواها فهي تحتوي على آلات للإنتاج... الخ. وتشغل الشركة مساحة تقدر بـ 20000 متر مربع.

الفرع الثاني: التركيب الصناعي والمواد الأولية المستعملة ومنتجات الشركة.

أولاً: التركيب الصناعي

تحتوي المؤسسة على تجهيزات صناعية مستوردة من الخارج نوردتها فيما يلي:

- آلات لخلط الطين؛

- خزانات؛

- آلات سحب مطاطية؛

- آلات تفتيت الطين والمربعات الخزفية غير صالحة؛
- مطحنة لطحن الطين؛
- فرنين للطهي؛
- الغرفة السوداء.

ثانيا: المواد المستعملة

تستعمل الشركة في إنتاج المربعات الخزفية أربعة أنواع من المواد الأولية:

- طين رمادي مصدره ولاية باتنة؛
- طين أصفر مصدره دائرة تقرت؛
- المربعات الخزفية غير الصالحة؛
- الدهن: وتقوم المؤسسة باستيراده من الخارج.

ثالثا: منتجات المؤسسة

وتقوم المؤسسة بإنتاج نوعين من المربعات الخزفية:

- المربعات الخزفية مقاس 15 سم × 15 سم؛
- المربعات الخزفية مقاس 20 سم × 30 سم؛

المطلب الثاني: مراحل الإنتاج.

تمر عملية إنتاج المربعات الخزفية عبر ثلاث مراحل أساسية:

الفرع الأول: مرحلة تحضير الطين للإنتاج.

يتم في هذه المرحلة خلط الطين على أرضية وذلك بنسبة 40% طين رمادي و 40% طين أصفر و 20% مربعات خزفية غير صالحة (chomatte).

الآلة (1): تقوم هذه الآلة بنقل الطين إلى الموزع.

الآلة (2): تقوم هذه الآلة بتفريغ الطين على سطح مطاطي ليتم نقله إلى المفتت.

الآلة (3) المفتت: تقوم هذه الآلة هذه الآلة بعملية رحي الطين وتحويله إلى المطحنة عبر السطح المطاطي الثاني.

الآلة (4) المطحنة: يتم في هذه الآلة طحن الطين وتحويله إلى مسحوق ثم يحول إلى الخزان ويضاف إليه الماء بنسبة 8% من وزنه ثم يترك لمدة 24 ساعة لعملية التجانس والتخمير.

الفرع الثاني: مرحلة التصنيع

الآلة (6) آلة الضغط: وتقوم باستقبال الطين وضغطه لتحويله إلى مربعات خزفية غير ملونة بمقياس 20 سم × 30 سم أو 15 سم × 15 سم.

الآلة (7) الفرن الأول: ودور هذه الآلة هو طهي المربعات الخزفية بدرجة حرارة تقدر بـ 1030° لمدة 45 دقيقة للحصول على مربعات خزفية مطهية غير ملونة.

الفرع الثالث: عملية الدهن

يتم تحضير الدهن على مستوى المصنع بعد استيراد المواد الأولية من الخارج ويشرف على هذه العملية مختصين، لأنها تتطلب قياسات فيزيائية (الكثافة، والرطوبة، اللزوجة).

الآلة (8): يتم على مستوى هذه الآلة دهن المربعات الخزفية بواسطة مادتين مادة بيضاء أو مادة شفافة ودهن هاته الأخيرة بمادة ملونة.

- الأشكال الزخرفية وهي مستوردة وعملية الطبع تتم بواسطة آلة خاصة بالطبع، وتحضر نسخة على مستوى المصنع بالغرفة السوداء.

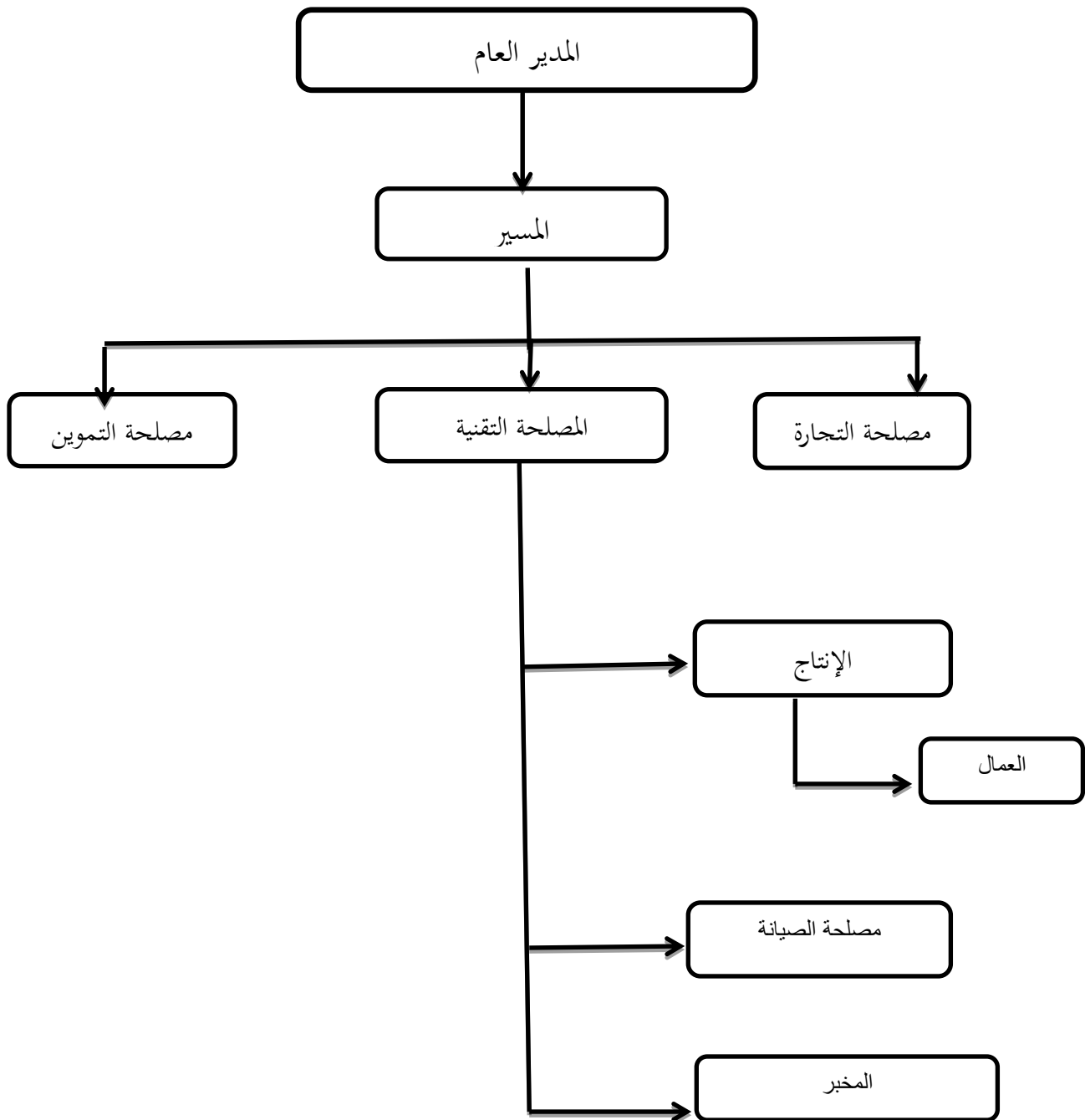
الآلة (9) الفرن الثاني: وبعد عملية الدهن تحول المربعات الخزفية إلى الفرن لإجراء عملية الطهي الثاني لمدة تتراوح بين 35 و 40 دقيقة بدرجة حرارة تتراوح بين 1035° إلى 1040° ليصبح المنتج جاهزا.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي والأهداف المستقبلية.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي

ينقسم هيكل الشركة تقسيما وظيفيا مصاعا في شكل تنظيم يحدد الوظائف والمسؤوليات وهو ما يضمن توزيع المهام بصورة نظامية من شأنها المحافظة على عدم التداخل في الوظائف والمهام والشكل التالي يوضح الهيكل العام للشركة:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للشركة



المصدر : مستخرج من إدارة الشركة

أولاً: المدير العام

يقوم بتسيير الشركة حيث يقوم بالمتابعة والمراقبة وإمضاء الوثائق الإدارية وكذلك على عقود البيع والشراء وتوقيع الصكوك الخاصة بأموال الشركة.

ثانياً: المسير

وينوب على المدير العام في بعض المهام مثل التوقيع على بعض عقود البيع وخاصة الصغيرة منها، وهو المكلف بإدارة الشركة في حالة غياب المدير العام.

ثالثاً: المصلحة التقنية

وهي المصلحة المسؤولة عن المصالح الفرعية التالية:

1- **الإنتاج:** وهي المصلحة التي تقوم بعملية التصنيع حيث يتم فيها تحويل المواد الأولية إلى منتجات والمتمثلة في المربعات الخزفية عبر عدة مراحل، وتضم هذه المصلحة 60 عاملاً مقسمة على أربعة مجموعات تعمل بالتناوب 8 ساعات لكل فوج.

2- **الصيانة:** مهمتها التدخل السريع والفوري للحد من التعطيلات الكهربائية والميكانيكية، تشحيم العتاد، صيانة الأجهزة بتغيير قطع الغيار اللازمة وصناعة بعض القطع والهيكل في ورشة الصيانة ويعمل في هذه المصلحة 8 عمال.

3- **المخبر:** وتحتوي الشركة على مخبر مهمته تكمن في تحليل ومراقبة المادة الأولية وكذلك جودة المنتج النهائي.

4- **مصلحة التجارة:** مسؤولة عن بيع وتوزيع منتجات الشركة على الزبائن وتمثل مهامها فيما يلي:

- استقبال المنتجات التامة؛

- استقبال طلبات الزبائن وإرسالها إلى قسم الإنتاج؛

- تسليم المنتجات إلى الزبائن حسب الطلبات.

5- **مصلحة التموين:** وهو قسم الذي يوفر المادة الأولية اللازمة للإنتاج حيث يتم جلبها من داخل الوطن أو خارجه (الدهن).

الفرع الثاني: الأهداف المستقبلية للشركة

لشركة سرمبال ذ.م.م أهداف كثيرة تصبوا إلى تحقيقها منها ما هو على المدى القصير ومنها ما على المدى الطويل:

أولاً: على المدى القصير

- مضاعفة القدرات الإنتاجية للشركة؛
- تحسين نوعية المنتجات؛
- إنتاج أنواع أخرى من المربعات الخزفية؛
- توسيع منطقة البيع وزيادة حصتها في السوق.

ثانياً: على المدى الطويل

- زيادة رأس مال الشركة من خلال اللجوء إلى الادخار والاستفادة من ميزات المصادر التمويلية الأخرى؛
- إيجاد مناطق بيع خارج الوطن.

المبحث الثاني: تحسين الأداء المالي باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة والمساعدة على اتخاذ القرارات وخاصة التمويلية منها. وعليه سنقوم من خلال هذا المبحث بتحليل مختلف النسب المالية لشركة سرمبال ذ.م.م التي توفرت حولها المعلومات لتحليلها (الميزانية لسنتي 2017 و 2018 وكذا جدول حسابات النتائج).

المطلب الأول: تحسين الأداء المالي باستخدام نسب السيولة

تسمح هذه النسب بقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية وباستخدام مجموع الأصول المتداولة في تغطيتها. ويقوم الباحثون بحساب أبرز هذه النسب المالية كما يلي:

الجدول رقم (01): حساب نسب السيولة لسنة 2018/2017

نسب السيولة		
النسبة	السنة	
نسبة السيولة العامة	2017	2018
	0.61	0.94
نسبة السيولة السريعة	2017	2018
	0.43	0.46
نسبة النقدية	2017	2018
	0.24	0.15

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة

- التعليق على نسبة السيولة العامة:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة العامة أقل من الواحد حيث تتراوح خلال سنتي 2017 و 2018 بـ 0.61 و 0.94 على التوالي وهذا يعني أن المؤسسة تواجه مشاكل مالية تتمثل في عدم القدرة على السداد على المدى القصير مما يعني أن المؤسسة لم تستطع أن تغطي ديون قصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة.

- التعليق على نسبة السيولة السريعة:

نلاحظ أن النسبة أقل من الواحد خلال السنتين 2017 و 2018 حيث قدرت بـ 0.43 و 0.46 على التوالي وهذا يعني أنه من غير الممكن للمؤسسة الوفاء بالتزاماتها الجارية دون اللجوء إلى استخدام عنصر الأصول المتداولة الأقل سيولة مثل المخزون.

- التعليق على نسبة النقدية:

نسبة النقدية تتراوح خلال سنتي 2017 و 2018 بـ 0.24 و 0.15 على التوالي هذا يعني أن المؤسسة ليس لديها القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل من خلال السيولة النقدية المتوفرة.

المطلب الثاني: تحسين الأداء المالي باستخدام نسب التمويل

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها وتكتسب نسب التمويل أهمية لكل الأطراف المعنية بالمؤسسة. ويتم حساب أبرز هذه النسب كما يلي:

الجدول رقم (02): حساب نسب التمويل لسنة 2018/2017

نسب التمويل		
النسبة	السنة	2017
نسبة التمويل الدائم	0.75	0.95
نسبة التمويل الخاص	0.75	0.95
نسبة التمويل الخارجي	0.45	0.47

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة

- التعليق على نسبة التمويل الدائم:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الدائم أصغر من الواحد وتتراوح خلال سنتي 2017 و 2018 بـ: 0.7 و 0.95 على التوالي مما يعني أن المؤسسة لا تستطيع تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة وقد لجأت إلى تمويل جزء من أصولها الثابتة من خلال اللجوء إلى الخصوم الجارية.

- التعليق على نسبة التمويل الخاص:

نسبة التمويل الخاص أصغر من الواحد خلال سنتي 2017 و 2018 وقدرت بـ: 0.75 و 0.95 على التوالي ما يدل أن المؤسسة لا تستطيع تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة ما يجعلها تلجأ إلى القروض طويلة الأجل لكن في حالة الشركة محل الدراسة لجأت إلى الخصوم الجارية على اعتبار عدم وجود خصوم غير جارية.

- التعليق على نسبة التمويل الخارجي:

تبين نسبة الاقتراض مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، وتقدر هذه النسبة بـ: 0.45 في سنة 2017 لترتفع هذه النسبة إلى 0.47 في سنة 2018، وهذا ما يعني ارتفاع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، إذ من المتوقع أن تواجه المؤسسة صعوبة في سداد قيمة الديون حين يصل موعد استحقاقها.

المطلب الثالث: تحسين الأداء المالي باستخدام نسب المردودية

من بين العوامل المحددة لمستوى الأداء المالي للمؤسسة، هو تحليل المردوديات فهي من أهم الموضوعات التي تهتم الإدارة لأن تحقيقها يعني التحسن في الأداء المالي، ويعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التي اتخذتها الإدارة، المالية وتحسب أهم هذه النسب كما يلي:

جدول رقم (03): حساب المردودية لسنة 2018/2017

نسب المردودية		
النسبة	السنة	
المردودية المالية	2017	2018
0.15	0.22	
المردودية الاقتصادية	0.15	0.22
المردودية التجارية	0.05	0.09
مردودية النشاط	0.09	0.29
مردودية التكامل العمودي	0.09	0.26
نسبة ربحية الاستغلال	0.05	0.09

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة

- التعليق على نسبة المردودية المالية:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الزيادة في نسبة المردودية المالية لشركة سرمبال من سنة 2017 إلى سنة 2018، حيث بلغت قيمتها في سنة 2018 بـ: 0.22 مقارنة بسنة 2017 والتي قدرت بـ: 0.15، هذا راجع إلى مساهمة الأموال الخاصة في تكوين الربح الصافي للشركة، أي قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وذلك بالاعتماد على أموالها الخاصة فقط.

- التعليق على نسبة المردودية الاقتصادية:

من خلال الجدول نلاحظ الزيادة في نسبة المردودية الاقتصادية من سنة 2017 إلى سنة 2018 حيث بلغت النسبة في سنة 2018 بـ: 0.22 مقارنة بسنة 2017 والتي قدرت نسبتها بـ: 0.15 وهذا يعني أن رؤوس الأموال المستثمرة أعطت مردودا ايجابيا، فكل دينار مستثمر سيحقق ربحا يقدر بـ: 0.22 دج.

- التعليق على نسبة المردودية التجارية:

من خلال الجدول أعلاه قدرت المردودية التجارية خلال سنتي 2017 و2018 بـ: 0.05 و0.09 على التوالي ونلاحظ أنه مع الارتفاع في رقم الأعمال من سنة 2017 إلى سنة 2018 فإن المردودية التجارية ارتفعت هي الأخرى ، وهو ما يدل أن الارتفاع السابق في كل من المردودية المالية والاقتصادية يرجع بشكل أساسي إلى ارتفاع نسبة الهامش الصافي متأثرا بالانخفاض النسبي في التكاليف والأعباء التي تحملتها الشركة.

- التعليق على نسبة مردودية النشاط:

من خلال الجدول نلاحظ الزيادة في نسبة مردودية النشاط لشركة سرمبال من سنة 2017 إلى سنة 2018، حيث بلغت قيمتها في سنة 2018: 0.29 مقارنة بسنة 2017 والتي تقدر بـ: 0.09 مما يعني أن كل دينار من رقم الأعمال يعطي 0.29 دج وهي نسبة ايجابية مقارنة بسنة 2017 التي قدرت بـ: 0.09 دج لكل دينار من رقم الأعمال. إن ارتفاع هذه النسبة يعد دليل قاطع على كفاءة المديرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة.

- التعليق على نسبة القيمة المضافة:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة القيمة المضافة لشركة سرمبال ارتفعت من سنة 2017 إلى سنة 2018، حيث بلغت قيمتها في سنة 2018 بـ: 0.09 مقارنة بسنة 2017 والتي قدرت بـ: 0.26 مما يعني أن المؤسسة تمكنت من تحسين القيمة المضافة مقارنة بسنة 2017، كما تمكنت من تحقيق مؤشرات ايجابية على مساهمة الإنتاج في الرفع من القيمة المضافة وفي التخفيض من التكاليف.

- التعليق على نسبة ربحية الاستغلال:

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة تمكنت من رفع ربحية الاستغلال بين السنتين 2017 و2018 حيث قدرت بـ: 0.05 و0.09 على التوالي وهذا من المؤشرات الايجابية على أداء المؤسسة.

المبحث الثالث: تحسين الأداء المالي لشركة سريمبال باستخدام النسب المالية.

المطلب الرابع: تحسين الأداء المالي باستخدام نسبة المديونية.

تكمن أهمية حساب هذه النسبة في كونها أداة تقيس مدى مساهمة المقترضين في تمويل استثمارات الشركة وقدرتها على تحقيق أرباح لتغطية الفائدة على قروض.

جدول رقم (04): يوضح نسبة المديونية لسنتين 2018/2017.

نسب المديونية		
2018	2017	النسبة / السنوات
0.47	0.45	نسبة قابلية السداد
1.10	1.19	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- تحليل نسبة قابلية السداد:

تقدر نسبة قابلية السداد في سنة 2017 ب 0.45 وفي سنة 2018 تقدر ب 0.47 هذا يعني أن المؤسسة يمكنها الحصول على ديون أخرى في حالة طلبها، لأنها كلما انخفضت نسبة قابلية السداد كلما كان ضمان أكثر.

- تحليل نسبة الاستقلالية المالية:

تقدر نسبة الاستقلالية المالية في سنة 2017 ب 1.19، وفي سنة 2018 ب 1.10، هذا يدل على أن المؤسسة غطت جميع ديونها، وأصبح لديها الاستقلالية مالية جيدة.

المطلب الخامس: تحليل الأداء المالي باستخدام نسبة النشاط

تكمن أهمية حساب هذه النسب في كونها أداة لقياس فاعلية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال، ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي:

جدول رقم (05): يوضح نسبة النشاط لسنتين 2018/2017.

نسب النشاط		
النسبة	السنوات	
معدل دوران إجمالي الأصول	2017	2018
1.52	1.25	
معدل دوران الأصول الثابتة	2.11	2.27
معدل دوران الأصول المتداولة	5.41	2.78
معدل دوران الزبائن	76.14	15.22
معدل دوران الموردين	6.19	6.65

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- تحليل معدل دوران إجمالي الأصول:

توضح هذه النسبة مدى نشاط الأصول وقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة، ونلاحظ من خلال الجدول أن كل 1 دج من الأصول في سنة 2017 يحقق مبيعات قدرها 1.52، أما سنة 2017 فإن 1 دج يحقق مبيعات قدرها 1.25، أي سنة 2017 أفضل من سنة 2018، أي كلما انخفض هذا المعدل يدل على وجود أصول غير مستغلة.

- تحليل معدل دوران الأصول الثابتة:

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأس مالية على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2017 يقدر هذا المعدل ب 2.11 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 1.11 دينار من المبيعات وهذا يدل كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة بينما ازدادت هذه الكفاءة خلال سنة 2018 حيث يقدر ب 1.27 وهذا ما يعني ان الأداء التشغيلي للمؤسسة مرتفع.

- تحليل معدل دوران الأصول المتداولة:

يعبر معدل دوران الأصول المتداولة على عدد الدورات التي دارها دينار واحد مستثمر في الأصول المتداولة لشركة سرمبال خلال سنة واحدة، نلاحظ أن كل واحد مستثمر قد دار 5.41 دورة خلال سنة 2017، و 2.78 دورة خلال سنة 2018، أي بمتوسط 4.09 دورة، أو بعبارة أخرى أن كل واحد مستثمر في أصول شركة قد حقق مبيعات صافية قدرها 4.09.

- تحليل معدل دوران الزبائن:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض في نسبة دوران الزبائن لشركة سرمبال من سنة 2017 إلى سنة 2018، حيث بلغت قيمتها في سنة 2017 ب 29.98 مقارنة بنسبة 2017 والتي تقدر ب 15.22 مما يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تحسين قدرتها في تحصيل ديونها، أي من الممكن أنه ليس لديها القدرة على التفاوض مع زبائنهم.

- تحليل معدل دوران الموردين:

بالرجوع الى الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع طفيف في نسبة دورات الموردين، إذ قدرت سنة 2017 ب 6.19 مقابل 6.65 خلال سنة 2018، من خلال ذلك السياسة التي تتبعها المؤسسة في التسديد، وهي التحصيل قبل التسديد في ظل تماطل بعض الزبائن في تسديد، علاوة على تسهيلات الممنوحة للمؤسسة من طرف الموردين فيما يتعلق بالتسديد.

خلاصة الفصل:

لقد أصبح التسيير في المؤسسة بشكل عام و التسيير المالي بشكل خاص من أهم الوظائف الرئيسية للمؤسسة، إذ بواسطته تستطيع المؤسسة أن تحقق المؤسسة أهدافها العامة واستقرارها بأكثر فعالية ومن أهداف هذا التسيير تحسين الأداء المالي، حيث تلجأ المؤسسة إلى معرفة مركزها المالي لتحسين أدائها المالي ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يجب على المؤسسة أن تستخدم النسب المالية التي تلعب دورا كبيرا في تحسين الأداء المالي وهذا ما دارسناه في حالة شركة سربال ذ.م.م.

خاتمة عامة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع والمتمثل في النسب المالية كمؤشر لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، حاولنا التعرف على النسب المالية وإبراز المساهمة الفعالة والدور الذي تلعبه في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وهذا بإعطاء صورة واضحة عنها، فالنسب المالية تعتبر تقنية ووسيلة ناجعة لتقييم الأداء المالي وذلك لتفادي المخاطر التي تعرقل مسار المؤسسة باعتبارها مؤشرات تستخدم لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة والأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن وتقييم الأداء المالي يبين كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع وهذا ما رأيناه من خلال الدراسة التطبيقية على شركة سربمال ذ.م.م من أجل الوصول إلى نتائج تشخيص الوضعية الفعلية للشركة، ثم تحديد نقاط القوة والعمل على المحافظة عليها والسعي لتحسينها ونقاط الضعف والعمل على معالجتها في إطار برنامج مستقبلي تسير عليه المؤسسة في اتخاذ قراراتها وهذا بناء على دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

01- نتائج اختبار الفرضيات:

- انطلاقاً من طريقة المعالجة التي اعتمدنا عليها والتي جمعت بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة العملية من جهة أخرى، تم التوصل أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:
- **الفرضية الأولى:** صحيحة والقائلة بأن النسب المالية هي علاقة بين متغيرين أو بند من بنود القوائم المالية وذلك من خلال التعرف على المفهوم الشامل للنسب المالية.
 - **الفرضية الثانية:** جاءت صحيحة وقائلة أن النسب المالية تؤدي إلى تحسين الأداء المالي حيث تبين أن تحليل النسب يكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة وما تعكسه على أداؤها.
 - **الفرضية الثالثة:** جاءت صحيحة وقائلة أن تحسين الأداء المالي يتطلب الاعتماد على النسب المالية كونها تكشف عن نقاط القوة والضعف للمؤسسة وتعكس واقعها المالي .
 - **الفرضية الرابعة:** القائلة أنه من الممكن أن تعتمد شركة سربمال في تحسين أداؤها على النسب المالية صحيحة وذلك من خلال اعتمادها عليها في دراسة عناصر القوائم المالية وكذلك في قياس مدى انجاز الأهداف .
 - **الفرضية الخامسة:** صحيحة والقائلة بأن للنسب المالية تأثير محتمل على الوضعية المالية لشركة سربمال ذ.م.م وذلك بكشفها عن نقاط القوة لتدعيمها ونقاط الضعف لتحسينها والمساعدة على اتخاذ القرارات.

02- نتائج الدراسة

ومن خلال الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج مقسمة إلى نظرية وتطبيقية من خلال التالي:

أ- نتائج الدراسة النظرية:

- النسب المالية أداة مهمة وفعالة للتحليل قصد اتخاذ القرارات، وتشكل المعايير التي يقاس بها مصادر مقارنة في تقييم الأداء المالي.
- مؤشرات السيولة، المردودية، التمويل وكذا المديونية والنشاط هي أهم الأدوات المعتمدة لتقييم الأداء المالي وتعطي نتائجها دلالات على الاتجاه المستقبلي لأداء المؤسسة.
- تتمثل عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في تقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه من نتائج

- يظهر تقييم الأداء المالي التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء المالي زمنيا في المؤسسة من مدة لأخرى ومكانيا بالنسبة للمؤسسات المماثلة.

ب- نتائج الدراسة التطبيقية:

- المؤسسة لا تتمتع بسيولة جيدة من خلال سنتي 2017 و2018 فقد تبين أن المؤسسة لا تستطيع مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.
- حققت المؤسسة مردودية كافية خلال السنتين 2017 و2018 أي عائد جيد من وراء الأموال الخاصة.
- من خلال حساب نسب التمويل تبين أن الشركة مثقلة بالديون، وهي وضعية لا تسمح للشركة من سداد التزاماتها اتجاه الغير، وهذا يدل كذلك على عدم قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها من خلال ما تملكه من أموال.
- من خلال نسب المديونية فان المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية جيدة.
- نسب النشاط للمؤسسة تبين أن هناك هناك تراجع في أدائها خلال سنة 2018، وهذا ما يدل على أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها، أو أنها تحتفظ بأصول زائدة عن حاجتها.

03- التوصيات

- بعد تقييم الأداء المالي لشركة سربال ذ.م.م يمكن تقديم بعض الاقتراحات وهي:
- ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على النسب المالية.
 - يمكن للمؤسسة أن تختار مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تعبر على أداء المؤسسات المثيلة لها وتقرن بها.
 - أن تولي اهتماما لعملية تقييم الأداء المالي وهذا لاكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف في مركزها المالي لتحسينها ومواجهتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.

04- آفاق الدراسة

في الأخير يمكن القول أن بحثنا هذا الملم بجميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالموضوع، إذ يبقى مجرد محاولة تشوبها حتما مجموعة من النقائص لعلها تكون منطلقا لبحوث أخرى في الموضوع. كما أردنا التحسيس بأهمية بعض الجوانب التي يمكن أن تكون لبحوث في المستقبل نتطرق لها في النقاط التالية:

- النسب المالية كمؤشر للتنبؤ بالفشل المالي.
- اتخاذ القرارات المالية من خلال المقاربة بين النسب المالية.

من خلال دراستنا لمختلف جوانب الموضوع، وبناءا على الدراسة النظرية ونتائج الدراسة الميدانية، يمكن أن نخرج بجملة من التوصيات وهي:

قائمة المراجع

كتب باللغة العربية:

1. وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007
2. ناصر دادي عدون، "التحليل المالي: تقنيات مراقبة التسيير"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999
3. خالد وهيب الراوي، "التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي"، دار المسيرة، الأردن، 2000.
4. حمد الصيرفي، التحليل المالي: وجهة نظر محاسبية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2014
5. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، "التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008
6. حمزة محمود الزبيدي، "التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
7. أحمد يوسف دودين، منظمات الأعمال المعاصرة: الوظائف - والإدارة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
8. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
9. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
10. عاطف وليم أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
11. حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
12. إبراهيم جابر، المحاسبة الدولية وعلاقتها بالتجارة الالكترونية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

13. وليد بن محمد الشباني، مبادئ المحاسبة والتقارير المالي، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، السعودية، 2013.
14. أحمد يوسف دودين، "إدارة الأعمال الحديثة" وظائف المنظمة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، الأردن، 2014.
15. لقليطي الأخضر، دراسات في المالية والمحاسبة، دار حميثرا للنشر والتوزيع، مصر، 2018.
16. حسين عطا غنيم، دراسات في تمويل، المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، مصر، 2005.
17. عبد الباري إبراهيم درة، تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2003.
18. عداي الحسيني فلاح حسن، الإدارة الاستراتيجية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
19. محمد السعيد أنور سلطان، السلوك التنظيمي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2003.
20. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، ادارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن.
21. علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، لأردن.
22. أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، كتب عربية.

الرسائل والأطروحات:

1. تريكي ليلي، قياس الأداء المالي والتنبؤ بالفشل، دراسة حالة مؤسسة مطاحن بن حمادي بـبرج بوعريـرج، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص: محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014.
2. روان خديجة، أهمية التحليل المالي في رسم استراتيجية المؤسسة، دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم تجارية، جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، 2015/2014.
3. محمد الصالح فروم، الحوكمة والأداء المالي للمؤسسات، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: علوم مالية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2017.
4. جحنين كريمة، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء وترشيد قرار الاستثمار في البورصة، دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات: NCA روية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص: الإدارة المالية للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014/2013.
5. بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANGHAZ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008.
6. برير رجاء، وآخرون، المراجعة التحليلية ودورها في سلامة الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- باستخدام نسب المالية- مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة

- الليسانس في عوم التسيير، فرع المالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي.
7. زيدي بشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي - دراسة حالة مجمع صيدال - أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017/2016.
8. دردوري لحسن، (مطبوعة في التشخيص المالي)، السنة الأولى ماستر، تخصص مالية وحاكميه المؤسسة ومالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.
9. نمري نصر الدين، تحليل النمو وخلق القيمة في المؤسسة الاقتصادية ودوره في تقييم وقيادة الأداء المالي، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص: مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، -بومرداس، الجزائر، السنة الجامعية 2015/2014.
10. بنية حيزية، أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2011/2010.
11. مريخي عبد الرزاق، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2011/2010.
12. محمد بوهالي، أثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2018/2017.
13. نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية

- والتجارية وعلوم التسيير، قسم : علوم تجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
14. حنان صالح، مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مكملّة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص: محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم تجارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016/2015.
15. مومن شرف الدين، دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلّبان نيل شهادة الماجستير، تخصص: الإدارة الاستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم تجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.
16. سليمة تي وآخرون، دور التكلفة المستهدفة في تقييم الأداء دراسة حالة مؤسسة الرواد للصناعة والخدمات، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2018/2017.
17. بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم تسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.
18. بشه عبد المجيد، وآخرون، أثر جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي في مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية- استبيان- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شهيد حمه لخضر الوادي، سنة 2017/2016.
19. عادل عشي، أداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : للقياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في

- علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة،
2000/2001.
20. محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة الجمع الصناعي صيدال، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2017.
21. شكري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع مالية مؤسسة، جامعة بومرداس، 2009/2008.
22. نبيل بن علي وآخرون، دور جودة القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة شركة الرواد للصناعة والخدمات - الوادي - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة، جامعة الشهيد حمي لخضر الوادي، 2016/2017.
23. سعداني إيمان ومغراوي خديجة، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية، دراسة مقارنة بين شرطي التأمين CAAR و CIAR، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماستر، تخصص: علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة يحي فارس بالمدينة، 2014/2015.
24. سعد قديري وآخرون، انعكاس حوكمة الشركات على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية (شركة سونلغاز - الوادي)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة شهيد حمي لخضر، 2017/2018.
25. نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بو علي، شلف، 2017.

المجلات:

1. عبد السلام لفته سعيد، "خصوصية عمل المراقب المالي وأثرها في الأداء"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 97، 2017.
2. عبد المليك مزهودة، "الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم"، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة محمد خيضر، العدد 01، بسكرة، 2001.
3. محمد زرقون، الحاج عرابة، "أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014.
4. الداوي الشيخ، "تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء"، مجلة الباحث، دورية محكمة نصف سنوية صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد السابع، 2010/2009.
5. دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة المالية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة ورقلة، 2006.

الملتقيات:

1. حاتم عثمان محمد خير، "نحو أداء متميز للحكومات - تجربة جمهورية السودان"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 08-09 مارس 2005.
2. بلعور سليمان، مصيطفى عبد اللطيف، "إعادة الهندسة مدخلا للأداء المتميز"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 08-09 مارس 2005.
3. سناء عبد الكريم الخناق، "مظاهر الأداء الإستراتيجية والميزة التنافسية"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 08-09 مارس 2005.
4. زيدي البشير، فاعلية تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي، مداخلة ضمن فاعليات الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة الأداء في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق

المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، يومي 07-08 ديسمبر 2014.

5. بلال شيخي وآخرون، مراقبة الأداء المالي لشركات المساهمة من خلال تطبيق قواعد الحكومة على الأنظمة المالية والمحاسبية، مداخلة مقدمة الملتقى الدولي الخامس حول دور الحكومة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي يومي: 07-08 ديسمبر 2014.

6. كمال ديدة، الهاشمي كمرشو، دور نظام المعلومات في تقييم الأداء للمؤسسات الاقتصادية، مداخلة مقدمة في ملتقى الدولي الخامس حول: دور الحكومة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي يومي: 07/08 ديسمبر 2014.

الملاحق

BILAN AU 31/12/2017 (ACTIF)

ACTIF	NOTE	MONTANT		
		BRUT	AMOR.PRO	NET
Actif non courants				
Ecart d'acquisition-Goodwill positif ou negatif				
Immobilisation incorporelles				
Immobilisation corporelles		31,640,587.69	438,547.59	31,202,040.10
Terrain				
Batiments		30,000,000.00	375,000.00	29,625,000.00
Autres immobilisation corporelles		1,640,587.69	63,547.59	1,577,040.10
Immobilisation en cession				
Immobilisation en cours				
Immobilisation financières				
Titres mis en equivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêt et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTALE ACTIF NON COURANT		31,640,587.69	438,547.59	31,202,040.10
Actif courants				
Stocks et en cours		3,654,791.29		3,654,791.29
Créances et emplois assimilés				
Clients		866,547.29		866,547.29
Autres débiteurs		1,082,152.52		1,082,152.52
Impôts et assimilés		1,692,957.08		1,692,957.08
Avances d'exploitaion				
disponibilités et assimilés				
Placement et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		4,887,380.91		4,887,380.91
TOTALE ACTIF COURANT		12,183,829.09		12,183,829.09
TOTALE GENERAL ACTIF		43,824,416.78	438,547.59	43,385,869.19

BILAN AU 31/12/2017 (PASSIF)

PASSIF	NOTE	MONTANT
<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
Capital émis		20,000,000.00
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réservesconsolidées)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalances		
Résultat net-résultat part de groupe		3,597,461.49
Autres capitaux propres-Report à nouveau		
Part de la société consolidante		
Part des minoritaires		
TOTAL 1		23,597,461.49
<u>Passif non courants</u>		
Emprunt et dettes financiers		
Impôts (différés et provisions)		
Autres dettes non courants		
provision et produits comptabilisés d'avance		
TOTAL PASSIF NON COURANT		
<u>Passifs courants</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés		5,654,874.39
Impôts		4,217,984.80
Autres dettes		9,915,548.51
Trésorerie passif		
disponibilités et assimilés		
Placement et autres actifs financiers courants		
Trésorerie		
TOTAL PASSIF COURANT		19,788,407.70
TOTALES GENERAL PASSIF		43,385,869.19

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT AU 31/12/2017

LIBELLE	NOTE	MONTANT
Ventes et produits annexes		65,986,716.00
Variation stocks produits finis et en cours		
Production immobilisée		
Subvention d'exploitation		
1-PRODUCTION DE L'EXERCICES		65,986,716.00
Achats consommés		52,421,910.09
Services extérieurs et autres consommations		616,609.13
2-CONSOMATION DE L'EXERCICES		53,038,519.22
3-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		12,948,196.78
Charges de personnel		7,128,654.37
Impôts, taxes et versements assimilés		1,390,758.04
4-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		4,428,784.37
Autres produits opérationnels		
Autres charges opérationnels		378,978.79
Dotation aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		438,547.59
5-RESULTAT OPERATIONNEL		3,611,257.99
produits financiers		
Charges financiers		13,796.50
6-RESULTAT FINANCIERS		-13,796.50
7- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT		3,597,461.49
Impôt exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaire		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3,597,461.49
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		
8-RESULTAT NET DES ACTIVITE ORDINAIRES		3,597,461.49

BILAN AU 31/12/2018 (ACTIF)

ACTIF	NOTE	MONTANT		
		BRUT	AMOR.PRO	NET
Actif non courants				
Ecart d'acquisition-Goodwill positif ou negatif				
Immobilisation incorporelles		228,000.00	45,600.00	182,400.00
Immobilisation corporelles		31,834,217.49	1,378,654.69	30,455,562.80
Terrain				
Batiments		30,000,000.00	1,125,000.00	28,875,000.00
Autres immobilisation corporelles		1,834,217.49	253,654.69	1,580,562.80
Immobilisation en cession				
Immobilisation en cours				
Immobilisation financières				
Titres mis en equivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêt et autres actifs financiers non courants				
Impots différés actif				
TOTALE ACTIF NON COURANT		32,062,217.49	1,424,254.69	30,637,962.80
Actif courants				
Stocks et en cours		12,654,794.39		12,654,794.39
Créances et emplois assimilés				
Clients		4,569,713.59		4,569,713.59
Autres débiteurs		1,754,793.28		1,754,793.28
Impots et assimilés		2,012,547.59		2,012,547.59
Avances d'exploitaion				
disponibilités et assimilés				
Placement et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		4,021,974.39		4,021,974.39
TOTALE ACTIF COURANT		25,013,823.24		25,013,823.24
TOTALE GENERAL ACTIF		57,076,040.73	1,424,254.69	55,651,786.04

BILAN AU 31/12/2018 (PASSIF)

PASSIF	NOTE	MONTANT
<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
Capital émis		20,000,000.00
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réservesconsolidées)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalances		
Résultat net-résultat part de groupe		6,574,119.68
Autres capitaux propres-Report à nouveau		2,591,147.19
Part de la société cosolidante		
Part des minoritaires		
TOTAL 1		29,165,266.87
<u>Passif non courants</u>		
Emprunt et dettes financiers		
Impôts (différés et provisions)		
Autres dettes non courants		
provision et produits comptabilisés d'avance		
TOTAL PASSIF NON COURANT		
<u>Passifs courants</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés		7,657,419.39
Impôts		8,574,112.39
Autres dettes		10,254,987.39
Trésorerie passif		
disponibilités et assimilés		
Placement et autres actifs financiers courants		
Trésorerie		
TOTAL PASSIF COURANT		26,486,519.17
TOTALES GENERAL PASSIF		55,651,786.04

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT AU 31/12/2018

LIBELLE	NOTE	MONTANT
Ventes et produits annexes		69,587,412.39
Variation stocks produits finis et en cours		
Production immobilisée		
Subvention d'exploitation		
1-PRODUCTION DE L'EXERCICES		69,587,412.39
Achats consommés		41,944,013.01
Services extérieurs et autres consommations		2,415,973.48
2-CONSOMATION DE L'EXERCICES		44,359,986.49
3-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		25,227,425.90
Charges de personnel		8,469,151.39
Impôts, taxes et versements assimilés		8,219,647.28
4-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		8,538,627.23
Autres produits opérationnels		
Autres charges opérationnels		927,349.17
Dotation aux amortissement,provisions et perts de valeurs		985,707.10
5-RESULTAT OPERATIONNEL		6,625,570.96
produits financiers		
Charges financiers		51,451.28
6-RESULTAT FINANCIERS		-51,451.28
7- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT		6,574,119.68
Impot exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (variation)sur résultat ordinaire		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6,574,119.68
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		
8-RESULTAT NET DES ACTIVITE ORDINAIRES		6,574,119.68

نحم بحمد الله

